

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد
 موقوف فان اجاز نفذ وان رد بطل (وقوله طلقها رجعية اجازة
 لا طلقها او فارقها) فان نكحوا باذنه فالمهر عليهم يباع العبد فيه
 (ويسعى المدير والمكاتب ولا يباعان) واذنه لعبد به بالنكاح
 يشمل جائزة وفاسدة (فبيع في المهر ان نكح فاسدا فوطئ ويتم
 الاذن به حتى لو نكح بعده جازا توقف على الاجازة) وان زوج
 عبده المأذون المديون صح وهي اسوة الغرماء في مهر مثلها
 (ومن زوج امته لا يلزمه تبؤها ويطأ لزوج متى ظفر ولا نفقة
 عليه الا بالتبوة وهو ان يخلى بينها وبين الزوج في منزله ولا
 يستخدمها) فان بوأها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان خدمته
 بلا استخدام لا تسقط (وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول
 سقط المهر) بخلاف ما لو قتلت الحرة نفسها قبله (والاذن
 في العزل عن الامة للسيد وعندهما لها) وان تزوجت امة
 او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فلها الخيار في الفسخ حرا كان
 زوجها او عبدا (وان تزوجت بلا اذن فعتقت نفذ) وكذا
 العبد ولا خيار لها والمسمى للسيد ان وطئت قبيل العتق ولها
 ان وطئت بعده (ومن وطئ امة ابنه فولدت فادعاء ثبت نسبه منه
 ولزمه قيمتها لامهرها ولاقيمة ولدها وتصيرام ولده) والجد
 كالأب بعد موته لا قبله (وان زوج امته اياه جاز وعليه مهرها
 لا قيمتها فان اتت بولد لا تصيرام ولد وهو حر بقربته (حررة
 قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل ففسد النكاح ولزمها
 الالف والولاء لها) ويصح عن كفاتها لو نوت به (وان
 لم تقل بالف لا يفسد والولاء له خلافا لابن يوسف) والمولى
 اجبار عبده وامته على النكاح دون مكاتبه ومكاتبته
 * باب نكاح الكافر * واذا تزوج كافر بلا شهود

مطلب
 نكاح الكافر

او في عدة كما فر آخر وذلك جائز في دينهم ثم اسما اقرا عليه خلافا
 لهما في العدة (ولو تزوج المجوسي محرمة ثم اسما او احدهما فرق
 بينهما) وكذا لو ترافعا الينا وبمرافعة احدهما لا يفرق خلافا لهما
 (والطفل مسلم ان كان احد ابويه مسلما او اسلم احدهما وكأبي ان
 كان بين كآبي ومجوسي) ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوسية
 عرض الاسلام على الآخر فان اسلم وهي له والا فرق بينهما (فان
 ابى الزوج فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لا ان ابى وهي ولها
 المهر لو بعد الدخول والا فنصفه لو ابى ولا شيء لو ابى) ولو كان
 ذلك في درهم لا تبين حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر (وان اسلم
 زوج الكاكية بقى نكاحهما وتباين الدارين بسبب الفرقة لا السبي
) فلو خرج احدهما الينا مسلما او اخرج مسبيا بانته وان سبيا معالا
) ومن هاجرت اليها بانت ولا عدة عليها خلافا لهما (وارتداد
 احد الزوجين فسخ في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق وللموطئة
 المهر ولغيرها نصفه ان ارتد ولا شيء لها ان ارتدت) وان ارتدا معا
 واسلما معا لا تبين وان اسلما متعاقبا بانت) ولا يصح تزوج المرتد
 ولا المرتدة احدا * باب القسم * يجب العدل فيه ببتوته
 لا وطئا) والبكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكاكية
 فيه سواء والامة والمكاتب والمديرة وام الولد نصف الحرة) ولا
 قسم في السفر فبسا فر بمن شاء) والقرعة احب وان وهبت
 قسمها لضررتها صح ولها ان ترجع * كتاب الرضاع *

مطلب القسم

مطلب

كتاب الرضاع

هو مص الرضيع من ثدي الامة في وقت مخصوص ويثبت
 حكمه بقليله وكثيره في مدته لا بعدها) وهي حولان
 ونصف) وعندهما حولان فيحرم به ما يحرم من النسب
) الاجدة ولده واخوت ولده وعمة ولده وام اخيه واخته
 وام عمه او عمته او خاله او خالته والاخا ابن المرأة لهما

رضاعا وقس عليه (وتحل اخت الاخ رضاعا ونسبا كاخ من الاب له
 اخت من امه تحل لاختيه من ابيه) (ولا حل بين رضيعي ثدي وان
 اختلف زما نهما) (ولا بين رضيع وولد من رضعته وان سفل) (وولد
 زوج لبنها منه فهو اب للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه
 عم واخته عمة) (ولا حرمة لورضعاء من شاة او رجل ولا في
 الاحتقان بلبن المرأة ولبن البكر والميتة محرم) (وكذا الاسقاط
) (واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم خلافا لهما عند غلبة اللبن
) (ويعتبر الغالب لو خلط بماء اودواء او لبن شاة) (وكذا لو خلط
 بلبن امرأة اخرى) (وعند محمد تتعلق الحرمة بهما) (وان ارضعت
 ضرتهما حرمتا ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ وللصغيرة نصفه
 ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد لا ان لم
 تعلم به او قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه مسفد والقول
 قولها فيه) (وانما يثبت الرضاع بما يثبت به المال) (ولو قال هذا
 اختي من الرضاع ثم ادعى الخطاء صدق) **كتاب الطلاق**

مطلب
 كتاب الطلاق

هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح (احسنه تطليقها
 واحدة في طهر لا جماع فيه وتركها حتى يمضي عدتها
) (وحسنه وهو سني تطليقها ثلاثا في ثلاثة اطهار لا جماع فيها
 ان كانت مدخولا بها واغبرها طلقة ولو في الحيض والائيسة
 والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة
) (وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة وجاز طلاقهن
 عقب الجماع) (وبدعية تطليقها ثلاثا او اثنتين بكلمة واحدة
 او في طهر واحد لا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او في طهر
 جامعها فيه) (وكذا تطليقها في الحيض وتجب مراجعتها في الاصح
 وقيل تستحب فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء
) (وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة)

(ولو قال الموطوءة انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة
وان نوى الوقوع جملة صحت نيته (و يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ
ولو مكرها او سكران او اخرس باشارته المعهودة (لا طلاق صبي
ومجنون ونائم وسيد على زوجة عبده واعتباره بالنساء (وطلاق
الحرث ثلث ولو تحت عبد (وطلاق الامة ثلثان ولو تحت حر
* باب ايقاع الطلاق * صريحه ما استعمل فيه خاصة
ولا يحتاج الى نية (وهو انت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل
منها واحدة رجعية وان نوى اكثر او بينة (وقوله انت طالق او انت
طالق الطلاق او انت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة رجعية
وان نوى ثنتين او بينة (وان نوى بانت طالق واحدة (وبطلاق
اخرى وقعتا وان نوى الثلث وقعن وتقع باضافة الى جملة
كما مر (او الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس
والوجه والروح والبدن والجسد والفرج (او الى جزء شائع منها
كنصفها وثلثها لا باضافته الى يدها او رجلها او ظهرها
او بطنها ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها
طلقت ويقع في انت طالق ثلاثة اصناف تطليقتين ثلث وفي
ثلاثة انصاف تطليقة ثلثان وقبل ثلث وفي من واحدة الى
ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة (وعند هما ثلثان
وفي الى ثلث ثلثان وعندهما ثلث وفي واحدة في ثنتين واحدة
ان لم ينو شيئا او نوى الضرب والحساب (وان نوى واحدة
وثنتين او مع ثنتين فثلث (وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة
وثنتين وان نوى واحدة مع ثنتين فثلث فيها ايضا (وفي
ثنتين في ثنتين ثلثان وان نوى الضرب (وفي انت طالق من هنا الى
الشام فواحدة رجعية (وفي انت طالق بمكة او في مكة تطلق
في الحال حيث كانت (ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك

مطلب

ايقاع الطلاق

مطلب

لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار * فصل * قال انت طالق
غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر
صحّت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما (ولو قال انت
طالق اليوم غدا او غد اليوم يعتبر الاول ذكرا) (ولو قال انت
طالق قبل ان اتزوجك فهو لغو) (وكذا انت طالق امس
وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس وقع الا ان
(ولو قال انت طالق ما لم اطلقك اومتى لم اطلقك اومتى ما لم اطلقك
وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلاث وقعن بسكوته
(وان وصل انت طالق وقع واحدة) (ولو قال ان لم اطلقك
فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدهما) (واذا بلا نية مثل ان
وعند ههما مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فانوى واليوم
للهار مع فعل ممتد ولمطلق الوقت مع فعل لا يمتد) (ولو قال
امرك بيدك يوم يقدم زيد فقد م ليلا لا تتخير) (ولو قال يوم
اتزوجك فانت طالق فنكحها ليلا وقع) (ولو قال لهما انا منك
طالق فهو لغو وان نوى) (ولو قال انا منك باين او عليك حرام
بانت ان نوى) (ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك فهو لغو
(وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمحمد في رواية
(وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد
فلو طلقها بعد ذلك لغا) (ولو قال لهما وهى امة انت طالق
ثنتين مع اعتناق سيدك اياك فاعتقها ملك الرجعة) (وان علق
طلقيها بمجى الغد وعلق مولاهما عتقها به فجاء لا تحل له
الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كالخرة اجماعا

مطلب

* فصل * قال لهما انت طالق هكذا مشيرا باصابعه
وقع بعددها فان اشار ببطونها تعتبر المنشورة وان بظهورها
تعتبر المضمومة) (ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة

بان قال انت طالق باين او البتة او الفخس الطلاق او اخبته
 او اشده او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل او كالف
 او ملاً البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة
 باينة بلاينة (وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
 وبقوله باين او البتة اخرى فيقع باينان وصحت نية الثلاث في الكل
 * فصل * طلق غير مدخول بها ثلثا وقعن وان فرق
 بانث بالاولى ولا تقع الثانية (ولو قال انت طالق واحدة وواحدة
 وقع واحدة) وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعد ها
 واحدة (ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
 واحدة فثنتان وفي الموطوءة ثنتان في الكل) ولو قال ان دخلت الدار
 فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة وعندهما ثنتان
 (ولو اخر الشرط فثنتان اتفاقا ويقع بعدد ما قرن بالطلاق لابه
) فلو ماتت قبل ذلك العدد في قوله انت طالق واحدة
 لا تطلق * فصل * وكفايته ما احتمله وغيره ولا يقع بها
 الابنية او دلالة حال فنها اعتدى واستبرى رجك وانت واحدة
 يقع بكل منها واحدة رجعية وما سواها يقع بها واحدة باينة
 الا ان ينوى ثلثا فيقعن به (ولا تصح نية الثنتين وهي باين
 بته بته بتلة حرام خلية برية حبلك على غاربك الحق باهلك
 وهبتك لاهلاك سرحتك فارقتك امرك بيدك اختارى انت حرة
 تقنعى تخمري استتري اغربى اخرجى اذهبي قومي ابتغي الأزواج
 فلو انكر النية صدق مطلقا حالة الرضاء (ولا يصدق قضاء
 عند مذاكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند
 الغضب فيما يصلح للطلاق دون ذلك الرد والشم ويصدق ديانة
 في الكل) ولو قال ثلاث مرات اعتدى ونوى بالاولى طلاقا وبالباقى
 حيضا صدق وان لم ينو بالباقى شيئا وقع الثلاث وتطلق بلمست لى

مطلب

مطلب الكتابات

مطلب التفويض

بامرأة ولست لك بزواج ان نوى الطلاق والصرح يلحق الصريح
 والباين ولباين يلحق بالصرح لا البائن الا اذا كان معلقا بالشرط
 * باب التفويض * واذا قال لها اختاري ينوي الطلاق
 فاختارت نفسها في مجلسها الذي علمت به فيه بانتهى بواحدة
 (ولا تصح نية الثلاث وان قامت منه او اخذت في عمل آخر بطل
 خيارها ولا بد من ذكر النفس او الاختيار في احد كلامهما
) وان قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق
 (وان قال لها ثلاث مرات اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى
 او الاخيرة يقع الثلاث بلا نية وعندهما واحدة بينة) ولو قالت
 اخترت اختارة وقع الثلاث اتفاقا (ولو قالت طلقت نفسي
 او اخترت نفسي بتطبيقه بانتهى بواحدة في الاصح وقيل يملك
 الرجعة) ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختاري تطبيقه
 فاختارت نفسها وقع واحدة رجعية (ولو قال امرك بيدك ينوي
 ثلاثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة وقع الثلاث
) وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه
 فواحدة بينة (ولو قال امرك بيدك اليوم وبعده غد لا يدخل
 الليل وان رده اليوم لا يرتد بعد غد) وان قال اليوم وغدا يدخل
 الليل وان رده اليوم لا يبقى غدا (ولو مكثت بعد التفويض
 يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست او جالسة فاتكأت او متكئة
 فقعدت او على دابة فوقففت او دعت اباه للمشورة او شهودا
 للاشهاد لا يبطل خيارها) وان سارت دابتهما بطل لا يسير فلك
 هي فيه (ولو قالها طلقي نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت
 وقعت رجعية) وكذا لو قالت ابنت نفسي وان طلقت ثلاثا
 ونواه وقعن ولغت نية الثنتين (ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق
 ولا يملك الرجوع بعد قوله طلقي نفسك ويتقيد بالجلوس الا اذا قال

متى شئت (ولو قال لها طلقى ضربتك او لا آخر طلق امرأتى بملك
الرجوع ولا يتقيّد بالمجلس الا اذا زاد ان شئت (ولو قال لها
طلقى نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وقع واحدة وفي عكسه لا يقع
شيء وعندهما يقع واحدة (وفي طلقى نفسك ثلاثا ان شئت
فطلقت واحدة لا يقع شيء (وكذا في عكسه وعندهما يقع واحدة
(ولو امرها بالبيان او الرجعى فعكست وقع ما امر (ولو قال انت
طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت ينوى الطلاق
لا يقع (وكذا لو علقت المشية بمعدوم وان علقت بموجود وقع
(ولو قال انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا شئت او اذا ما
شئت فردت الامر لا يرتد ولها ان تطلق واحدة متى شاءت
ولا تزيد (ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق
ثلاثا متفرقا لا مجرعا ولا بعد زوج آخر (ولو قال انت طالق
حيث شئت او اين شئت لا تطلق ما لم تشأ في مجلسها (ولو قال انت
طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لنيته رجعية او بينة او ثلاثا
وقع كذلك وان تخالف يقع رجعية (وكذا ان لم تشأ وعندهما
لا يقع شيء (وان لم يكن له نية يقع ماشاءت (ولو قال انت طالق
كم شئت او ما شئت طلقت ماشاءت في المجلس لابعده (وان قال
طلقى نفسك من ثلاث ماشئت فلها ان تطلق ما دون الثلاث لا الثلاث
خلافهما * باب التعليق * انما يصح في الملك كقوله لمنكوحته
ان زرت فانت طالق او مضافا الى الملك كقوله لاجنبية ان نكحتك
فانت طالق فيقع ان نكحها (ولو قال لاجنبية ان زرت فانت
طالق فنكحها فزارت لا تطلق (والفاظ الشرط ان واذا
واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما ففي جميعها اذا وجد
الشرط انتهت اليمين الا في كلما فانها تنتهي فيها بعد الثلاث
ما لم تدخل على التزوج (فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق

مطلب التعليق

تطلق بكل تزوج ولو بعد زوج آخر (وان قال كلما دخلت الدار
فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث وزوج آخر (وزوال الملك لا يبطل
اليمن والملك شرط لوقوع الطلاق لا لا انحلال اليمن فان وجد
الشرط فيه انحلت اليمن ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع
(وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت وفي ما
لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها لا في حق غيرها (فلو قال
ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي
لا فلانة (وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق
وعبدى حر فقالت احب طلقت ولا يعتق (ولا يقع في ان حضت
مالم يستمر الدم ثلاثا فاذا استمر وقع من ابتدائه (ولو قال ان حضت
حيضة يقع اذا طهرت (وقال ان ولدت ذكرا فانت طالق
واحدة وان ولدت اثني فانت طالق اثنتين فولدتهمسا ولم يدر
الاول تطلق واحدة قضاء واثنتين تنزها وتنقض العدة (ولو علق
بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند آخرهما فان وجدا
او آخرهما فيه وقع (وان وجدا او آخرهما لافيه لا يقع (ويبطل
تجيز الثلاث تعليقه فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل وجوده
ثم تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع شيء (ولو علق الثلاث
او العتق بالوطئ لا يجب العقر باللبث بعد الا يلاج ولا يصير به
مراجعا في الرجعي مالم يترع ثم يولج خلافا لابي يوسف (ولو قال
ان نكحتك عليك فهي طالق فنكحها عليها في عدة البائن
لا تطلق (وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او
ان لم يشأ الله او ماشاء الله او مالم يشأ الله او الا ان يشأ الله
لا تطلق (وكذا لو ماتت قبل قوله ان شاء الله (وان مات هو يقع
(وفي انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان (وفي الاثنتين واحدة
وفي الاثلاثا ثلث * باب طلاق المريض * الحالة التي يصير بها

مطلب
طلاق المريض

الرجل فارا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الا من الثلاث ما يغلب
 فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة مصالحه خارج البيت
 ومبارزته رجلا وتقديمه ليقول في قصاص او رجم (فلو ابان
 امرأته وهو بتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبب او بغيره
 وهي في العدة ورثت) وكذا او طلبت رجعية فطلقها ثلاثا
 ومباعدة قبلت ابنه بشهوة (ولو ابانها وهو محصور او في صف
 القتال او محبوس لقصاص او رجم او يقدر على القيام بمصالحه
 خارج البيت لكنه مئسك او محبوم لا ترث) وكذا المختلعة
 او مخيرة اختارت نفسها (ومن طلقت ثلاثا بامرها او بغير امرها
 لكنه صح ثم مات (ومن ارتدت بعد ما ابانها ثم اسلمت) وكذا مفرقة
 بسبب الجب او العنة او خيار البلوغ او العتق ولو فعلت ذلك
 وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها ثم ماتت وهي
 في العدة ورثها (ولو ابانها بامرها في مرضه او تصادقا انها
 كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او اقربدين
 فلها الاقل من ارثها ومما اوصى او اقر) وان علق الطلاق بفعل
 اجنبي او بمجيء الوقت فوجد فان كان التعليق والشرط في مرضه
 ورثت وان كان احدهما في الصحة لا ترث (وان علق بفعل نفسه
 وهما في المرض او الشرط فقط ورثت) وكذا لو علق بفعلها
 لا بد لها منه وهما في مرضه (وكذا لو كان الشرط فقط فيه
 خلافا لمحمد وان كان لها منه بد لا ترث على كل حال) وان قذفها
 ولاعن وهو مريض ورثت (وكذا لو كان القذف في الصحة
 واللعان في المرض خلافا لمحمد) وان آلى منها وبانت به فان كانا
 في المرض ورثت وان كان الابلاء في الصحة لا (وفي الرجعي ترث
 في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والا لا) باب الرجعة
 هي استدامة النكاح القائم في العدة (فمن طلق مادون الثلاث

مطلب الرجعة

بصرح الطلاق او بالثلاث الاول من كتاباته ولم يصفه بضرب
من الشدة ولم يكن بمقابله مال فله ان يراجع وان ابت مادامت
في العدة بقوله راجعتك او راجعت امرأتى او بفعل ما يوجب
حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحوه من احد الجانبين (ونذب
الاشهاد عليها واعلامها بها) ولو قال بعد العدة كنت راجعتك
فيها فصدقته صحت والا فلا (ولو قال راجعتك فقالت مجيبة له
انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح الرجعة خلافا لهما) وان قال
زوج الامة بعد العدة كنت راجعت فيها فصدقه سيدها
وكذبته فالقول لها (وعندهما للسيد وفي عكسه القول للسيد
اتفاقا في الصحيح) وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي
وانكر فالقول لها (واذا طهرت من الحيض الاخير لعشرة
انقطعت الرجعة وان لم تغسل (وان انقطع لاقل لا مالم تغسل
او يمضي عليها وقت صلوة او تنيم وتصلى وعند محمد تنقطع
بالنيم وان لم تصل (وفي السكينة بمجرد الانقطاع اتفاقا
(ولو اغسلت ونسبت اقل من عضو انقطعت وان نسبت عضوا
لا (وكل من المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي رواية عن
ابي يوسف كتمام العضو) ولو طلق حاملا او من ولدت منه
وانكر وطئها له ان يراجع وان طلق من خلا بها وانكر وطئها
فلبس له ان يراجع (فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لاقل
من عامين صحت الرجعة) ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق
فولدت ولدا ثم آخر من بطن آخر فهو رجعة (وان قال كلما
ولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطون فالثاني والثالث رجعة
وتتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء (والمطلقة الرجعية
تنشوف وتنزين (ونذب ان لا يدخل عليها حتى يعلمها ان لم يقصد
رجعتها (ولبس له ان يسافر بها حتى يراجعها) والطلاق الرجعي

لا يحرم الوطئ (وله ان يتزوج مبانته بمادون الثلاث في العدة
وبعدها) ولا تحل الحرة بعد الثلاث ولا الامة بعد الشنتين الا بعد
وطئ زوج آخر بنكاح صحيح ومضى عدته ولا تحل له بملك يمين
ويحلها وطئ المراهق لا السيد والشرط الايلاج دون الاتزال
(فان تزوجها بشرط التحليل كره) وتحل للاول وعن ابي يوسف
ان النكاح فاسد ولا تحل للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل
للاول (والزواج الثاني يهدم مادون الثلاث ايضا خلافا لمحمد
فن طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث وعنده بما بقي
(ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت عدتي منك وتحلت وانقضت
عدتي والمدة تحتل ذلك فله تصديقها ان غاب على ظنه صدقها
* باب الايلاء * هو الحلف على ترك وطئ الزوجة
مدته وهي اربعة اشهر الحرة وشهران الامة فلا ايلاء لو حلف
على اقل منها (وحكمه وقوع طلاق باينة ان بر ولزوم الكفارة
او الجزاء ان حنث) ولو قال لزوجته والله لا اقربك او قال والله
لا اقربك اربعة اشهر كان مواليا (وكذا لو قال ان قربتك فعلى
حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عبده حر فان قربها
في المدة حنث وسقط الايلاء والا بانث بمضيها وسقط اليمين
ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق (فلو نكحها
ثانيا الايلاء فان مضت مدة اخرى بلا وطئ بانث باخرى
(فان نكح ثالثا فكذلك فان تزوجها بعد زوج آخر فلا ايلاء
واليمين باقية) فان وطئ لزم الكفارة او الجزاء ولا تبين بمضي المدة
وان لم يوطأ (وكذا لو آلى من اجنبية ومن مبانته اما الرجعية
فكالمزوجة) ولا ايلاء فيما دون اربعة اشهر (فلو قال والله
لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما كان ايلاء ولو مكث يوما ثم
قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فلبس بايلاء) (وكذا

مطلب الايلاء

لو قال لا اقربك سنة الا يوما فان قرب بها وقد اتى من السنة اربعة اشهر صار ايلاء (ولو قال لا ادخل بصرة وامرأته فيها لا يكون موليا) وان عجز المولى عن وطئها بمرضه او مرضها او رتقها او صغرها او جبه اولان بينهما وبينه مسافة اربعة اشهر فغيؤه ان يقول فيئت اليها (ان استمر العذر من وقت الخاف الى آخر المدة) فلو زال في المدة تعين النفي بالوطئ (وان قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا) وان نوى ظهارة فظهار (وان نوى الكذب فكذب) وان نوى الطلاق فباين (وان نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع الطلاق به وان لم ينو) وكذا بقوله كل حل على حرام او هرچه بدست راست كبرم بروى حرام للعرف * باب الخلع * هو الفصل عن النكاح وقيل ان تفقدى المرأة نفسها بمال ليخلعها به (ولا بأس به عند الحاجة) وكره له اخذ شيء ان نشر واخذ اكثر مما اعطاها ان نشرت (والواقع به وبالطلاق على مال باين) ويلزم المال المسمى وما صلح مهرا صلح بدلا للخلع (وان بطل العوض فيه تقع باينا والطلاق يقع رجعي بلا شيء كما اذا خالعهها او طلقها وهو مسلم على خرا او خنزير او مينة) او قالت خالعتنى على ما فى يدي ولا شيء فى يديها (وان قالت على ما فى يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمها ثلاثة دراهم) وان قالت من مال لزمها رد مهرها (وان خالعهها على عبدها الا بقبولها على ابرية من ضمانه لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن والا فجمته) ولو قالت طلقنى ثلاثا بالف فطلق واحدة فله ثلث الالف وبانت (وفى على يقع رجعي بلا شيء وعندهما كالبائين) ولو قال لها طاقى نفسك ثلاثا بالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء (ولو قال انت طالق بالف او على الف فقبلت بانت ولزمها المال) وان قال انت طالق

مطلب الخلع

و عليك الف او قال لعبدك انت حر وعليك الف طلقت وعتق
 محسنا وان لم يقبلا وعندهما لا مال لم يقبلا واذا قبل لازم
 المال (والخلع معا وضعة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله
 بعد ما اوجبت وشرط الخيار لها وبيطل بالقيام عن المجلس
 قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعد ما اوجبت ولا يصح شرط
 الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها (وجانب العبد
 في العتق على مال كجسانها) (واو قال لها طلقك امس بالف فلم
 تقبلي فقالت بل قبلت فالقول له) (ولو قال البائع كذلك
 فالقول للمشتري) (والمبارأة كالخلع ويسقط كل منهما كل حق لكل
 واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي
 بمهر ولا نفقة ما ضبة مفروضة ولا هو بنفقة عجلها ولم تمض
 مدتها لا بمهر سلمه وخلع قبل الدخول) (وعند محمد لا يسقط الا ما سما
 فيها وابو يوسف مع الامام في المبارأة ومع محمد في الخلع) (ولو خلع
 صغيرة من زوجها بماله لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت
 في الاصح) (وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن
 لزمه المال وطلقت ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت
 والا فلا تطلق) (وخلع المريضة في مرض الموت معتبرة من الثلث
 * باب الظهار * هو تشبيه زوجته او عضو منها يعبره
 عن جلتها او جزء شايع منها بعضو يحرم عليه النظر اليه من
 محارمه ولو رضاعا) (فلو قال لها انت علي كظهر امي او رأسك
 ونحوه او نصفك وشبهه او كبطنها او كفخذها او كظهر اخي
 او عمتي ونحوهما حرم عليه وطؤها ودواعيه حتى يكفر) (فلو وطئ
 قبل التكفير فلبس عليه غير الاستغفار والكفارة الاولى) (ولا يعود
 حتى يكفر) (والعود الموجب للكفارة عزمه على وطئها) (وينبغي
 لها ان تمنع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها

مطلب الظهار

(واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار) ولو قال انت علي مثل امي
او كامي فان نوى الكرامة صدق او الظهار فظهار او الطلاق
فباين وان لم ينو شيئا فلبس بشيء (ولو قال انت علي حرام
كامي ونوى ظهارا او طلاقا فكما نوى) ولو قال حرام كظهار امي
ونوى طلاقا او ابلاء فهو ظهار وعندهما ما نوى (ولا ظهار الا
من الزوجة) فلا ظهار من امته ولا ممن نكحها بلا امرها وظاهر
منها فاجازت النكاح (ولو قال انسانيه انت علي كظهار امي كان
مظاهرا منهن وعليه لكل واحدة كفارة) وان ظاهر من واحدة
مرارا في مجلس او مجلسا فله اكل ظهار كفارة وهي عتق رقبة
يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير
والاعور والاصم الذي اذا صحح يسمع ومقطوع احدى اليدين
واحدى الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئا (ولا يجوز
الاعمى والاصم الذي لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع اليدين
او ابهامهما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق
ومدير وام واد ومكاتب ادى بعضا ومعتق بعضه) (واو
اشترى قريبا بنيتها صح) (وكذا لو حرر نصف عبده
عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر منها) (ولو حرر نصف عبد
مشرك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لهما) (وكذا لو حرر نصف
عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقيه) (فان لم يجد ما يعتق
صام شهرين متتابعين لبس فيهما رمضان ولا شيء من الايام
المنهية) (فان وطئها فيهما لبلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف
خلافا لابي يوسف) (وان افطر بعذر او بغير عذر استأنف اجماعا
(فان لم يستطع الصوم اطعم هو او نائبه ستين مسكينا كل مسكين
كالفطرة اوقية ذلك ويصح اعطاء من بر مع منوى شعير او تمر
(وتصح الاباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر

فلو غداهم وعشاهاهم او غداهم غدائين او عشاهاهم عشاين
 واشبعهم جاز وان قل ما اكلوا ولا بد من الادام في خبر الشعير
 دون الخنطة (ولو اطعم فقيرا واحدا ستين يوما اجزأه) وان
 اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزى الا عن يوم واحد (فان
 جاء معها في خلال الطعام لا يستأنف) ولو اطعم ستين فقيرا كل
 فقير صاعا عن ظهاريين لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهار
 وافتار صح عنهما (وكذا لو حرر عبيدين عن ظهاريين او صام
 عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما وان
 لم يعين) وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرين ثم عين
 عن احدهما صح ولو عن ظهار وقتل لا (وان ظاهر العبد لا يجز به
 الا الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعم **باب اللعان** *
 هو شهادات مؤكدة باليمين مقرونة باللعن قاتمة مقام حد
 القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها (فلو قذف
 زوجته بالزنا وكل منهما اهل للشهادة وهي ممن يحد قاذفها
) او نفي نسب ولدها وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان (فان ابى
 حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد) فان لا عن وجب اللعان
 عليها (فان ابى حبست حتى تلاعن او تصدقه) فان لم
 يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا
 او محدودا في قذف وهي من اهلها حد وان كان اهلا وهي
 صغيرة او امه او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او ممن لا يحد
 قاذفها فلا حد ولا لعان (وصفته ان يبدأ بالزوج فيقول اربع
 مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنا وفي الخامسة
 لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رميتها به من الزنا يشير
 اليها في جميع ذلك) ثم يقول هي اربع مرات اشهد بالله انه
 كاذب فيما رما في به من الزنا وفي الخامسة غضب الله

مطلب اللعان

عليها ان كان صادقا فيما رمانى به من الزنا تشير اليه في جميع ذلك
 (وان كان القذف بنفى الولد ذكره كراه عوض ذكر الزنا وان كان
 بالزنا ونفى الولد ذكرهما) فاذا تلاعنا فرق الحاكم بينهما
 وهى طليقة بآينة وينفى نسب الولد ان كان القذف به ويلحقه بامه
 (فان اكدب نفسه بعد ذلك حد وحل له ان يترزوها خلافا
 لابي يوسف) وكذلك ان قذف غيرها فحد اوزنت فحدت (وللعان
 بقذف الاخرس ولا بنفى الحمل وعندهما يلاعن ان اتت به لاقل من
 ستة اشهر) ولو قال زنت وهذا الحمل منه تلاعنا اتفاقا ولا ينفى
 القاضى الحمل (ولو نفى الولد عند التهيئة وابتياع آلة الولادة
 صح ولاعن) وان نفى بعد ذلك لاعن ولا يتنق وعندهما يصح
 النفي في مدة النفاس (وان كان غائبا فحال عليه كحال ولادتها
 (وان نفى اول توءمين واقرب بالآخر حد وان عكس لاعن ويثبت
 نسبهما فيهما) **باب العنين** * هو من لا يقدر على الجماع
 او يقدر على الثيب دون البكر (فلو اقرانه لم يصل الى زوجته
 يؤجله الحاكم سنة قرية هو الصحيح) ويحسب منها رمضان
 وايام حيضها لا مدة مرضه او مرضها (فان لم يصل فيها
 فرق بينهما ان طلبته وهو طليقة بآينة) فلو قال وطئت وانكرت
 ان كان قبل التأجيل (فان كانت ثيبا او بكر افظرن اليها
 فقلن هى ثيب فالقول له مع يمينه وان قلن هى بكر اجل) وكذا ان
 نكل وان كان بعد التأجيل وهى ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له
 وان قلن بكر خبرت (وكذا ان نكل ومتى اختارته بطل خيارها
 والخصى كالعنين والمحبوب يفرق للحال) (وحق التفريق
 في الامة للمولى عند الامام ولها عند ابي يوسف ولا خيار لها ان
 وجدت به جنونا او جذاما او برصا خلافا لمحمد ولا له او وجد
 بها ذلك او رتقا او قرنا) **باب العدة** * هى تربص

مطلب العنين

مطلب العدة

يلزم المرأة (عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة قروء اى حيض
) وكذا من وطئت شبهة او بنكاح فاسد و فرقت او مات عنها
) وام ولد عتقت او مات مولاها (ولا يحسب حيض طلقت فيه
) وان كانت لا تحيض لكبر او صغر او بلغت بالسن ولم
 تحض فثلاثة اشهر والموت فى نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة
 ايام) وعدة الامة حيضتان (وفى الموت وعدم الحيض نصف
 ما للحرة) وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا (ولو مات عنها
 صبي وعند ابى يوسف ان مات عنها صبي فعدتها بالاشهر وان
 حملت بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر اجماعا ولا نسب فى
 لو جهنمين) ومن طلقت فى مرض موت رجعي كالزوجة
) وان كان باينا تعتد بابعد الاجلين وعند ابى يوسف كالرجعي
) ومن عتقت فى عدة رجعي تتم كالحره وان فى عدة باين
 او موت فكالامة) وان اعتدت الايسة بالاشهر ثم عاد دعها على
 عادتها بطلت عدتها وتستأنف بالحيض هو الصحيح) وكذا
 تستأنف الصغيرة اذا حاضت فى خلال الاشهر) ومن اعتدت
 البعض بالحيض ثم آيسة تعتد بالاشهر) واذا وطئت المعدة
 بشبهة وجبت عليها عدة اخرى وتداخلتا وما تراه يحسب
 منهما وتتم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها) وابتداء العدة
 فى الطلاق والموت عقبيهما وان لم تعلم بهما) وفى النكاح
 الفاسد عقب التفريق او العزم على ترك الوطئ) ومن قالت
 انقضت عدتي بالحيض فالقول لها مع البين ان مضى
 عليها ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة وثلاثون يوما
 وثلاث ساعات) وان نكح معتدته من باين ثم طلقها قبل
 دخول لزمه مهر **كامل** وعدة مستأنفة وعند محمد
 نصف مهر واتمام الاولى) ولا عدة فى طلاق قبل

مطلب

الدخول (ولا على ذمية طلقها ذمي او حرية خرجت اليها
مسئلة خلافا لهما) **فصل** ***** تعدد المعتدة البائن والموت
ان كانت مكلفة مسئلة بترك الزينة وليس المنزعة والمعصفر
والطيب والدهن والنكحل والحناء الا من عذر لا معتدة العتق
والنكاح الفاسد) ولا تحطب المعتدة ولا بأس بالتعريض) ولا
تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا ومعتدة الموت تخرج نهارا
وبعض الليل ولا تبني في غير منزلها) والامة تخرج في حاجة
المولى (وتعد المعتدة في منزل يضاف اليها وقت الفرقة او الموت
الا ان تخرج جبرا او خافت على مالها او انهدام المنزل او لم
تقدر على كراهه ولا بأس بكيونتهما معا بمنزل) وان كان
الطلاق باينا اذا كان بينهما ستره الا ان يكون فاسقا) فان
كان فاسقا او البيت ضيقا خرجت والاولى خروجه) وان جعل
بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن) ولو ابانها او مات
عنهما في سفر ويديها وبين مصرها اقل من مدته رجعت وان
كانت مسافته من كل جانب تخيرت معها ولي اولا والعود احد
(وان كان ذلك في مصر لا تخرج منه ما لم تعد ثم تخرج ان
كان لهما محرم) وقالا ان كان معها محرما جاز الخروج
قبل الاعتداد ***** باب ثبوت النسب ***** اقل مدة الحمل ستة
اشهر واكثرها سنتان) ومن قال ان نكحت فلانة
فهى طالق فنكحها فولدت لستة اشهر منذ نكحها لزمه
نسبه ومهرها) واذا اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت
لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه وان لستة لا
(وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل من سنتين وان لستين
او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن
الا ان يدعيه فيثبت فيه ايضا ويحمل على الوطئ

مطلب

ثبوت النسب

بشبهة في العدة (وان كانت المبانة مرا هقة فان انت به
لا قل من تسعة اشهر ثبت والا فلا) وعند ابى يوسف ثبت فيما
دون سنتين (ومن مات عنها ان انت به لا قل من سنتين
ثبت وان كانت مرا هقة فلا قل من عشرة اشهر وعشرة ايام
والا فلا) ولا تثبت ولادة المعدة الا بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين (وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة) وان كان
حبل ظاهر او اعترف الزوج به ثبت بمجرد قوامها وعندهما لا بد
من شهادة امرأة (وان ادعتهما بعدموته لا قل من سنتين فصدقها
الورثة صح في حق الارث والنسب هو المختار) ومن نكح فانت
يولد لسنة اشهر فصاعدا ثبت منه ان اقربا لولادة او سكت
وان جحد فبشهادة امرأة فان نفاه لا عن وان لا قل من سنة
اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى
الاقل قال قول لها مع اليمين وعنده الامام بلا يمين (وان علق
طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لهما
وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة
امرأة (ومن نكح امة فطلقها فاشتراها فولدت لا قل من ستة
اشهر منذ شراها لزمه والا فلا) ومن قال لامته ان كان في بطنك
ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي ام ولده (ومن قال
لغلام هو ابني ومات فقالت امه انا امرأته وهو ابنه يرثانه
فان جهلت حريتهما وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لهما
باب الحضانة * الام احق بحضانة ولدها
قبل الفرقة وبعدها ثم امها وان عانت ثم ام الاب ثم
اخت الاولاد بوبن ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمته
كذلك (وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى
من العمات) ومن نكحت غير محرمه سقط حقها لامن نكحت

مطلب الحضانة

محرمه ككاهن نكحت عمه وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال
 نكاح سقط به والقول قولها في نقي الزوج (ويكون الغلام
 عند هن حتى يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويستحي
 وحده وقدر يتسع او بسبع ثم يجبر الاب على اخذه (والجارية
 عند الامام والجدة حتى تحيض (وعند محمد حتى تشتهي كما
 عند غيرهما وبه يفتى لفساد الزمان (ومن لها الحضانة
 لا يجبر عليها (فان لم يكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم
 لكن لا تدفع صبية الى عصابة غير محرم كابن العم ومولى العتاقة
 ولا الى فاسق ماجن (وان اجتمعوا في درجة فاورعهم اولى
 ثم اسنهم (ولاحق لامة وام ولد في الحضانة قبل العتق
 (والذمية احق بولدها المسلم ما لم يخف عليه بالف الكفر
 (ولبس للاب ان يسافر بولده حتى يبلغ حد الاستغناء (ولا للام
 الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب (ولبس
 ذلك لغير الام (وان كان بين المصريين او القرينين ما يمكن
 الاب ان يطالع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به (وكذا
 النقلة من القرية الى المصر بخلاف العكس ولا خيار للولد
 * باب النفقة * تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة
 على زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة
 توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله او لم تسلم لحق لها اول عدم
 طلبه وتفرض النفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل
 سنة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقتير ويعتبر
 في ذلك حالهما في الموسرين حال البسار وفي المعسرين حال
 الاعسار وفي المختلفين بين ذلك (وقيل يعتبر حاله فقط
 والقول له في اعساره في حق النفقة واليئنة لها وتفرض
 عليه نفقة خادم واحد لها لو موسرا (وعند ابي يوسف نفقة

مطلب النفقة

خادمين ولو معسرا لا تلزمه نفقة الخادم في الاصح (ولو فرضت
 اعساره ثم ابسر فخاصته تتم لها نفقة البسار وبالعكس تلزم
 نفقة العسار) ولا نفقة لناشرة خرجت من بيته بغير حق وخبوسة
 بدین وحر یضه لم تزف ومغصوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة
 لامعه ولو حجت معه فلهما نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء
 (ولو مرضت في منزله فلهما النفقة لا لو مرضت في بيتها وزفت
 مرض يضة) ولا يفرق لعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتحيل
 عليه (ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان تكون قضى بها او تراضيا
 على مقدارها) ولومات احدهما او طلقت بعد القضاء او التراضي
 قبل قبضها سقطت الا ان تكون استدانته بامر قاض (ولو عجل
 لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع
 خلافا لمحمد) واذا تزوج العبد بالاذن فنفقته ادين عليه ببيع فيه
 مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الا مرة (وعلى الزوج
 ان يسكنها في بيت خال عن اهله واهلها ولو ولد له من غيرها
) ويكفيها بيت مفرد من دار اذا كان له غلق (وله منع اهلها
 ولو ولدها من غيره عن الدخول عليها لا من النظر اليها والكلام
 معها متى شاءوا) والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين
 ودخولهما عليها في الجمعة مرة وفي غيرهما في السنة مرة (وتفرض
 نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه في مال له من جنس حقهم عند
 مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجية او يعلم القاضي بذلك
) ويحلفها انه لم يعطها النفقة وبأخذ منها كفيلا (فلو لم يقرروا
 بالزوجية ولم يعلم القاضي بها فاقامت بينة لا يقضى القاضي بها
) (وكذا لو لم يحلف مالا فاقامت بينة على الزوجية ليفرض لها
 النفقة وبأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع بينتها وعند زفر
 يسمعها ليفرض النفقة لا لثبوت الزوجية وهو المعمول به اليوم

والمختار (ويجب النفقة والسكنى لمعتدة الطلاق ولو بائنا والمفرقة
بلامعصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة لا لمعتدة
الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبل ابن لزوج ولو ارتدت
مطلقة الثالث تسقط نفقتها لا لو مكنت ابنه فصل
ونفقة الطفل الفقير على أبيه لا يشركه فيها أحد كنفقة الأبوين
والزوجة ولا تجبر أمه على أرضاعه إلا إذا تعينت ويستأجر
من ترضعه عندها (ولو استأجرها وهي زوجته أو معتدة
من رجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي معتدة البائن رواية أن
(و بعد العدة يجوز وهي أحق أن لم تطالب زيادة على الغير
(ولو استأجرها وهي زوجته لأرضاع ولده من غيرها صح) ونفقة
البنت بالغة والابن زمنا على الأب خاصة به يفتى (وقبل على الأب
ثلثاها وعلى الأم ثلثها) وعلى الموسر يسارا يحرم الصدقة
(نفقة أصوله الفقراء بالسوية بين الابن والبنت) ويعتبر فيها
القرب والجزئية لا الارث (فلو كان له بنت وابن ابن فنفقته
على البنت مع أن ارثه لهما) ولو كان له بنت بنت واخ فنفقته
على بنت البنت مع أن كل ارثه للاخ (وعليه نفقة كل ذي رحم
محرم منه أن كان فقيرا صغيرا أو اثنى أو زمنا أو اعمى أو لا يحسن
الكسب لخرقة أو لكونه من ذوى البيوتات أو طاب علم ويجبر
عليها تقدر بقدر الارث (حتى لو كان له اخوات متفرقات
فنفقته عليهن أحاسا كما يرثن منه) ويعتبر فيها أهلية الارث
لاحقية (فنفقة من له خال وابن عم على خاله له) ونفقة زوجة
الأب على ابنه (ونفقة زوجة الابن على أبيه أن كان صغيرا أو زمنا
(ولا تجب نفقة للغير على فقير إلا للزوجة والولد ولا مع اختلاف
الدين إلا للزوجة وقربة الولد اعلى واسفل) والاب يبيع
عرض ابنه لنفقته لا يبيع عقاره ولا يبيع العرض لغيره له على الابن

مطلب

في نفقة الأب

سواها ولا للام بيع ماله لنفقتها (وعندهما لا يجوز للاب ايضا
ولا ضمان عليهما لو انفقا من مال الابن عندهما) ولو انفق المودع
مال الابن عليهما بغير امر قاض ضمن ولا يرجع عليهما (ولو قضى
بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بلا انفاق سقطت الا ان يكون
القاضي امر بالاستدانة عليه (وعلى المولى نفقة رقيقة) فان ابى
اكتسبوا وانفقوا (وان لم يكن لهم كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم
من الحيوان يؤمر ديانة * كتاب الاعتاق * هو اثبات القوة
الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف بصريحه وان لم ينو
كانت حرا او محررا او عتيق او معتق او حررتك او اعتقتك او هذا
مولاي او يامولاي او هذه مولاتي او يا حر او يا عتيق ان لم يجعل ذلك
اسما له (وكذا لو اضاف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كرأسك حر
ونحوه) وكقوله لامته فرجك حر (وبكايته ان نوى كلا ملك الى
عليك اولا سبيل اولارق او خرجت من ملكي او خلعت سبيلك
(او قال لامته اطلقتك) ولو قال طلاقك لا تعتق وان نوى (وكذا
سائر الفاظ صريح الطلاق وكايته) ولو قال انت لله لا يعتق
خلافهما) ولو قال هذا ابني او ابني عتيق بلانية (وكذا هذه
امي وعندهما لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا له او ابنا واما) ولو قال
اصغير هذا جدي لا يعتق في المختار (وكذا لو قال هذا اخي او لعبده
هذا ابنتي ولا يعتق بلا سلطان لي عليك وان نوى (ولا يبا ابني
ويا اخي او انت مثل الحر وقيل يعتق) ولو قال ما انت الا حر عتيق
(ومن ملك ذارحم محرم منه عتيق عليه) ولو كان المالك صغيرا
او مجنونا (والمساكين يتكاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما
(ومن اعتق لوجه الله عتيق) (وكذا ان اعتق للشيطان او للصنم
وان عصي) (وكذا لو اعتق مكرها او سكران) (ولو اضاف العتيق
الى ملك او شرط صح) (ولو خرج عبد حر بي اليك مسلما عتيق) (والحمل

مطلب الاعتاق

مطلب
عتق البعض

يعتق بعثق امه (وصح اعتاقه وحده) ولا تعتق امه به (والولد
يتبع امه في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والتكابة
(وولد الامة من سيدها حر) ومن زوجها ملك لسيدها (وولد
المغرور حر بقيته * باب عتق البعض * ومن اعتق بعض
عبده صح وسعى في باقيه وهو كالمكاتب الا انه لا يرد في الرق لو عجز
وقالا يعتق كله ولا يسعى (وان اعتق شريك نصيبه فللا آخر
ان يعتق او يدبر او يكاتب او يستسعي والولاء لهما او يضمن
المعتق لو موسرا ويرجع به المعتق على العبد (والولاء له (وقالوا
لبس للاخر الا الضمان مع البسار والسعاية مع الاعسار (ولا يرجع
المعتق على العبد لو ضمن والولاء له في الحالين (ولو شهد كل منهما
باعثاق شريكه سعى لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا
وقالا يسعى للمعسرين لا للموسرين (ولو احدهما موسرا والاخر
معسرا يسعى للمعسر فقط والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصادقا
(ولو علق احدهما عتقه بفعل عد او الاخر بعده فيه فضى
ولم يدبر عتق نصفه وسعى في نصفه لهما مطلقا (وعندهما
ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي نصفه عند
ابي يوسف وفي كله عند محمد وان كانا مختلفين سعى للموسر فقط
في ربه عند ابي يوسف وفي نصفه عند محمد (ولو حلف كل
بعثق عبده والمسئلة بحالها لا يعتق واحد (ومن ملك ابنه
مع آخر بشراء او صدقة او هبة او وصية عتق حظه ولا يضمن
والشريكه ان يعتق او يستسعي سواء علم الشريك انه ابنه او لا
ولا يضمن الاب ان كان موسرا وعند اعساره يسعى الابن (وكذا
الحكم والخلاف او علق عتق عبد بشراء بعضه ثم اشتراه مع آخر
او اشترى نصف ابنه ممن يملك كله (ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم
الاب باقيه موسرا ضمن الشريك او استسعى (وقالوا يضمن فقط

(ولو ملكه بالارث فلا ضمان اجماعا) (عبد لموسرين ودبره احدهم واعتقه آخر ضمن الساكت مدبره) (والمدبره اعتقه ثلثه مدبرا لا ما ضمن) (والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق وقال ضمن مدبره لشريكه ولو موسرا والولاء كله له) (وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنبا) (واو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخذه يومما وتوقف يومما وقال لا لنكر ان يستسعيها في حظه ان شاء ثم تكون حرة) (وما لام ولد تقوم) (فلا يضمن موسر اعتق نصيبه منها وعندهما هي متقومة فيضمن حصة شريكه منها) **باب العتق المبهم** * له ثلثة اعد قال لاثنين عنده احد كما خرج احدهما ودخل الآخر فاعاد القول ثم مات من غير بيان عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل) (وقال محمد ربعة) (واو في مرضه ولم يجز الوارث جعل كل عبد سبعة كسهام العتق وعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة ومن كل من الاخرين اثنان ويسعى كل منهما في خمسة) (وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسهام العتق عنده ويعتق من الثابت ثلثة ويسعى في ثلثة ومن الخارج اثنان ويسعى في اربعة ومن الداخل واحد ويسعى في خمسة) (ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بلا بيان سقط ثلثة اثمان مهر الثابتة وربع مهر الخارجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق هو المختار) (والبيع بيان في العتق المبهم) (وكذا العرض على البيع والموت والتحرير والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة مسلمتين والوطى ليس ببيان فيه خلافا لهما) (وفي طلاق المبهم هو والموت بيان) (وان قال لامته اول ولد تلدينه ذكر فانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يدر اولهما فالذكور رقيق ويعتق نصف كل من الام والانثى) (ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق الامة معينة) (وفي عتق العبد وغير

مطلب
عتق المبهم

المعينة تشترط خلافا لهما (فلو شهدا بعرق احد عبديه او امتيه
لا تقبل الا في وصية وعندهما تقبل) وان شهدا بطلاق احدي نساءه
قبلت اتفاقا * باب الحلف بالعرق * ومن قال ان دخلت
الدار فكل مملوك لي يومئذ حر عتق بدخوله من في ملكه عند
الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف او تجدد بعده ولو لم يقل
يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف (وكذا لو قال
كل مملوك لي حر بعد غد) والمملوك لا يتناول الحمل (فلو قال كل
مملوك لي ذكر حر وله امة حامل فولدت ذكرا لاقل من نصف
حول منذ حلف لا يعتق ولو لم يقل ذكر عتق تبعا لامه) ولو قال
كل مملوك لي حر بعد موتي صار من في ملكه عند الحلف
مدبرا لامن ملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثلث عند موته
* باب العتق على جعل * ومن اعتق على مال او به فقبل عتق
والمال دين عليه تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة (وان قال
ان ادبت الى الفاقنت حر) او اذا ادبت صار مأذونا لامكاتبها
ويعتق ان ادى في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيه
في التعليق بان ومتى ادى او خلى في التعليق باذا (ويجبر المولى
على القبض) وان ادى البعض يجبر على القبض ايضا الا انه
لا يعتق ما لم يؤد الكل كما لو حط عنه البعض فادى الباقي (ثم
ان ادى الفاكسبه قبل التعليق رجع المولى عليه بمثلها ويعتق
(وان كسبها بعده لا يرجع) ولو قال انت حر بعد موتي بالف
فان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا) فلو حرره
على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة
فان مات المولى قبلها لزمه قيمة نفسه (وعند محمد قيمة خدمته
(وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فملك قبل القبض
يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العين) ومن قال لا آخر عتق

مطلب

مطلب

العتق على جعل

امتك بالف على ان تزوجنيها ففعل وابت ان تزوجه فلا شيء عليه (ولو ضم عن قسم الالف على قيمتها ومهر مثاتها ولزمه حصة القيمة وسقط ما يخص المهر) ولو تزوجته فحصة المهر لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدر في الاول

مطلب التدبير

باب التدبير * المدير المطلق من قال له مولاه اذا مت فانت حر او انت حر عن دبر مني او يوم اموت او مع موتي او عند موتي او في موتي (او انت مدير او قد دبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته فيها) او اوصيت لك بنفسك او بربك او بثلاث ماله فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق و يجوز استخدامه وكاتبه وابعاده والامة توطأ وتزوج (واذا مات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبحسابه وان لم يترك غيره سعى في ثلثه وان استغرقه دين المولى سعى في كل قيمته) ولو دبر احد الشرى بكني وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه خلافا لهما (والمقيد من قال له ان مت في مرضي هذا او سفري هذا او من مرض كذا او الى عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق عتق المدير

مطلب الاستيلاد

باب الاستيلاد * لا يثبت نسب ولد الامة من مولاهها الا ان يدعيه واذا ثبت صارت ام ولد (لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعق وله وطئها واستخدامها واجارتها وتزويجها وكاتبها وعتق بعد موته من جميع ماله ولا تسعي لدينه) ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة (وان نفاه انتفى) ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام ولده (وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف ما لو استولدها بزنا ثم ملكها) واواسمت ام ولد النصراني عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى سعت في قيمتها وهي كالمكاتبة (ولا ترق بعجزها وان مات عتقت بلا سعاية

مطلب الايمان

ومن ادعى ولد امة له فيها شراكة ثبت نسبه منه وصارت ام ولده
 وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لاقبحة ولدها (وان ادعيه معاثبت
 منهما وهي ام ولد لهما وعلى كل نصف عقرها وتقاسا ويرث من
 كل منهما ميراث ابن ويرثان منه ميراث اب واحد) (وان ادعى
 ولد امة مكاتبه فصدقه المكاتب ثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها
 ولا تصبر ام ولده وان لم يصدق له لا يثبت النسب الا ان دخل
 الولد في ملكه وقتما **كتاب الايمان** **اليمين تقوية احد**
 طرفي الخبر بالمقسم به وهي ثلث (غموس وهي حلفه على امر ماض
 او حال ككذبا عمدا) وحكمها الاثم ولا كفارة فيها الا التوبة
 (ولغو وهي حلفه على امر ماض يظنه كما قال وهو بخلافه
) وحكمها رجاء العفو ومنعقدة وهي حلفه على فعل او ترك
 في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنت (ومنها ما يجب
 فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه
 الحنت كفعل المعاصي وترك الواجبات) ومنها ما يفضل
 فيه الحنت كهجران المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر
 حفظا لليمين (ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامد
 والناسي والمكره في الحلف او الحنت وهي عتق رقبة او اطعام
 عشرة مساكين كما في عتق الظهار واطعامهم او كسوتهم
 كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجزئ
 السر او يل فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلاثة ايام
 متتابعات ولا يجوز التكفير قبل الحنت (ولا كفارة في حلف
 كفر وان حنت مسلما) ولا تصح بيمين الصبي والمجنون والنائم
فصل وحروف القسم الواو والباء
 والتاء وقد تضر **ك** الله افعله (و اليمين بالله او اسم
 من اسمائه **ك** الرحمن والرحيم والحق ولا يفتقر الى نية الا فيما

مطلب
 حروف القسم

يسمى به غيره كالحكيم والعليم (او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالقرآن والنبي والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه) وقوله لعمر الله يمين (وكذا وايم الله وسو كندمي خوارم بخدای) وكذا قوله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله (وكذا على نذر ويمين او عهد وان لم يصف الى الله) وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافر او يهودي او نصراني او بريء من الله ولا يصير كافرا بالحنث فيها سواء علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر يصير به كافرا وقوله ان فعله فعله غضب الله او سخطه او لعنته او هو زان او سارق او شارب خمر او آكل ربوا لبس يمين (وكذا قوله حقا او وحق الله خلافا لابي يوسف) وكذا سو كند خوارم بخدای يابطلاق زن (و من حرم ملكه لا يحرم وان استباحه او شئت منه فعله الكفارة) وقوله كل حلال على حرام على الطعام والشراب والفتوى انه تطلق امرأته بلا نية ومثله قوله حلال بروي حرام (وقوله هر چه بدست راست كيرم بروي حرام) ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط يريده كان قدم غائبى ووجد لزمه الوفاء (ولو علقه بشرط لا يريده كان زنت خير بين الوفاء والتكفير هو الصحيح) ومن وصل بحلفه ان شاء الله فلا حنث عليه * باب اليمين * في الدخول والخروج والاتيان والسكنى وغير ذلك * لو حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يحنث (وكذا لو دخل دهليزا او ظلة باب دار ان كان لو اغلق يبقى خارجا والاحنث كما لو دخل صفة وقيل لا يحنث في الصفة

مطلب اليمين

ايضا (وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يحنت) ولو قال
هذه الدار فدخلها خربة صحراء او بعد ما بنيت دارا اخرى
حنت (وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحنت به في عرفنا
) ولو دخل طاقا بها او دهليرها ان كان لو اغلق يبق
خارجا لا يحنت والا حنت (ولو جعلت مسجدا او حماما او بستانا
او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يحنت (وكذا لو دخل بعد
انهدام الحمام واشباهه) وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما
انهدم وصار صحراء او بعد ما بنى بيتا آخر لا يحنت بخلاف ما لو
سقط السقف وبقى الجدران (وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها
لا يحنت ما لم يخرج ثم يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه
اولا يركب هذه الدابة وهو راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو
ساكنها ان اخذ في الترع والتزول والنقلة من غير ابلث لا يحنت
والا حنت (ثم في لا يسكن هذه البيت او هذه الدار لا بد من
خروج وجه بجميع اهله ومتاعه حتى لو بقي وتد حنت وعند ابي
يوسف يعتبر نقل الاكثر (وعند محمد نقل ما تقوم به كدخدا بئته
وهو الاحسن والارفق (ثم لا بد من نقلته الى منزل آخر حتى
لا يبرأ بنقلته الى السكة والمسجد (وكذا في لا يسكن
هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبر بخروجه
وترك اهله ومتاعه فيها (وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه
حنت (ولو حمل واخرج بلا امره مكرها او راضيا لا يحنت
ومثله لا يدخل (وفي لا يخرج الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتى
الى حاجة اخرى لا يحنت (وفي لا يخرج الى مكة فخرج يريدها
ثم رجع حنت (وفي لا يأتيتها لا يحنت ما لم يدخلها (والذهاب
كما خروجه في الاصح وفي لياتين فلان فلم يأتها حتى مات
حنت في آخر اجزاء حيساته (وان قيد الا تيان غدا بالاستطاعة

فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يأت ولا مانع من
مرض أو سلطان حنث (ولو نوى الحقيقة صدق ديانة
لا قضاء في المختار) وفي لا تخرج الأباذني شرط الأذن لكل خروج
(وفي إلا أن أذن يـ كفى الأذن مرة) وفي لا تخرج إلا باذني لو أذن
لها فيه متى شاءت ثم نههاها فخرجت لا يحنث عند أبي
يوسف خلافاً لمحمد (ولو أرادت الخروج فقال إن خرجت
أو ضرب العبد فقال إن ضربت تفيله الحنث بالفعل فوراً فلو
لبثت ثم فعلت لا يحنث (وقال لا آخر اجلس فتعد معي فقال إن
تعدت فكذا لا يحنث بالتعدى لا معه ولو في ذلك اليوم
(إلا أن قال إن تعدت اليوم) وفي لا يركب دابة فلان فركب
دابة عبده ما دون لا يحنث إلا أن نواه وهو غير مستغرق بالدين
(وعند أبي يوسف يحنث مطلقاً أن نواه) وعند محمد يحنث مطلقاً
وإن لم ينوه **باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام**
لا يأكل من هذه النحلة فهو على تمرها أو دبسها غير المطبوخ
لا يبيذها وخلها ودبسها المطبوخ أو من هذه الشاة
فهو على اللحم دون اللبن والزبد (وفي لا يأكل من هذا البسر فأكله
رطباً لا يحنث (وكذا من هذا الرطب أو اللبن فأكله تمر
أو شيرازاً) بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكلمه شاباً أو شيخاً (أولا
بأكل لحم هذا الحمل فأكله كبشاً) وفي لا يأكل بسرّاً فأكله رطباً
لا يحنث (ولو أكل مذنباً حنث) وكذا لو أكله بعد ما حلف
لا يأكل رطباً وقال لا يحنث فيهما ولو أكله بعد حلفه لا يأكل
رطباً ولا بسرّاً حنث اتفاقاً (وفي لا يشتري رطباً فاشتري كبسة
بسر فيهما رطباً لا يحنث (كما لو اشتري بسرّاً مذنباً) وفي لا يأكل
لحماً أو بيضاً فأكله لحم سمك أو بيضه لا يحنث (وكذا في الشراء
(وكذا لو أكل لحم إنسان أو خنزير حنث) وكذا لو أكل كبداً أو كرشاً

مطلب اليمين
في الأكل والشرب

والخنسار انه لا يحنث بهما في عرفنا كما لو اكل الية (وفي لا يأكل
شحما بتقيد بشحم البطن فلا يحنث بشحم الظهر خلافا لهما
(ولو اكل الية او لحما لا يحنث اتفاقا) (وفي لا يأكل من هذه الخنطة
بتقيد يأكلها فضا فلا يحنث باكل خبرها خلافا لهما (وفي لا يأكل
من هذا الدقيق يحنث بخبره لا بسفه في الصحيح (والخبر يقع على
ما اعتاده اهل مصره كخبر البر او الشعير فلا يحنث بخبر
القطايف او خبر الارز بالعراق الا اذا نواه (والشواء على اللحم
لا على الباذنجان او الجزر او البيض الا اذا نواه (والطبخ على
ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه الا اذا نوى غير ذلك والرأس
على ما يباع في مصره ويكبس في التانير (والفاكهة على التفاح
والبطيخ والمشمش وعندهما على العنب والرطب والرمان ايضا
ولا يقع على القثاء والخيار اتفاقا (والادام ما يصطبغ به كاخل
والزيت واللبن (وكذا الملح لا اللحم والبيض والجن بالنية
وعند محمد هي ادام ايضا والعنب والبطيخ لبسا بادم في الصحيح
(والعداء الاكل في ما بين طلوع الفجر والزوال والعشاء في ما بين
الزوال ونصف الليل والسحور في ما بين نصف الليل وطلوع الفجر
وفي ان اكلت او شربت او لبست او كلت او تزوجت او خرجت
ونوى معينا لا يصدق ولو زاد طعاما او شرابا ونحوه صدق ديانة
لا قضاء (وفي لا يشرب من دجلة لا يحنث بشربه منها باثناء
ما لم يكرع خلافا لهما وان قال من ماء دجلة حنث بالاناء اتفاقا
(وكذا في الجب والبر وفي الاناء بعينه (وامكان البر شرط صحة
الحلف خلافا لابي يوسف (فمن حلف لبشر بن ماء هذا الكوز
اليوم ولا ماء فيه او كان فصب قبل مصه لا يحنث خلافا له (وكذا
ان لم يقل اليوم الا ان كان فصب فانه يحنث بالاتفاق
(وفي ليصعدن السماء او ليطيرن في الهوى اوليقلبن هذا الحجر

ذهباً او يقتلن زيدا عالماً بموته انعقدت وحنث للحال وان لم يعلم
 بموته فلا خلافاً لابي يوسف (وفي لا يتكلم فقرأ القرآن او سجد
 او همل او كبر لا يحنث سواء في الصلوة او خارجها هو المختار
) (وفي لا يتكلم فكله بحيث يسمع وهو نائم حنث ان يقطعه وقبل
 مطلقاً) ولو كلم غيره وقصد سماعه لا يحنث (ولو سلم على جماعة
 هو فيهم حنث وان نواهم دونه لا يحنث) ولو قال الا ياذنه فاذن
 ولم يعلم فكله حنث خلافاً لابي يوسف (وفي لا يتكلم شهراً هو
 من حين حلفه ويوم اكلمه لمطابق الوقت وتصحح نية النهار فقط
 وليلة اكلمه على الليل فحسب) (وفي ان كلمته الا ان يقدم زيد وحتى
 يقدم او الا ان ياذن زيدا وحتى ياذن فكله قبل ذلك حنث وان
 مات زيد سقط الحلف) (وفي لا يأكل طعام فلان او لا يدخل داره
 ولا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبده ان عين وزال ملكه
 وفعل لا يحنث خلافاً لمحمد في العبد والدار وفي المتجدد لا يحنث انفاً
 وان لم يعين لا يحنث بعد الزوال ويحنث بالمتجدد) (وفي لا يكلم
 امرأته او صديقه يحنث في المعين بعد الابانة والمعسادة وفي غيره
 لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالمتجدد) (وفي لا يكلم صاحب هذا
 الطيلسان فباعه فكله حنث) (لا اكلمه حيناً او زماناً او الحين
 او الزمان ولا نية فهو على سنة اشهر ومعها ما نوى) (وان قال
 الدهر او الابد فهو على العمر ولو قال دهراً فقد توقف الامام
 وعندهما هو كالزمان ولو قال اياماً او شهوراً او سنيناً فعلى ثلثة
 وان عرف فعلى عشرة كايام كثيرة وقال على جمعة في الايام وسنة
 في الشهور والعمر في السنين * (باب اليمين في الطلاق والعنق)
 قال ان ولدت فانت كذا حنث باليمين ولو قال فهو حر
 فولدت ميتاً ثم حيا عتق الحى خلافاً لهما وفي اول عبد
 املاكه فهو حر فلاك عبداً عتق ولو ملك عبداً

مطلب
 اليمين في الطلاق

معاً ثم آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر
(ولو قال آخر عبداً ملكه فبات بعد ملك عبد واحد لا يعتق
ولو بعد ما ملكه عبيدين متفرقين عتق الآخر منذ ملكه من كل
ماله وعندهما عند موته من الثلث) وعلى هذا آخر امرأة
اتزوجها فهي طالق ثلاثاً فلا ترث خلافاً لهما (وفي كل عبد
يشترى بكذا فهو حر قبشره ثلاثة متفرقون عتق الأول وإن
بشروه معاً عتقوا) (ولو قال من أخبرني عتقوا في الوجهين ولو
نوى كفارته بشراء أبيه سقطت لأبشراء أمة استولدها بالنكاح
أو عبد حلف بعتقه إلا أن قال أن اشتريتك فانت حر عن
كفارتى) (وفي أن تسري أمة فهي حرة أن تسري من في
ملكه وقت الحلف عتقت وإن تسري من ملكها بعده
لا تعتق) (وفي كل مملوك لي حر عتق عبيده ومدبروه وأمتهات
أولاده لا مكاتبوه إلا أن نواهم) (وفي هذه طالق أو هذه وهذه
طلقت الأخيرة وخير في الأولين) وكذا العتق والاقرار
باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

مطلب
اليمين في البيع

يحتث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والإجارة والاستيجار
والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب الولد وبهما
في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد
والهبة والصدقة والقرض والاستقراض (وإن نوى المباشرة
خاصة صدق ديانة لأقضاء) (وكذا ضرب العبد والذبح
والبناء والخياطة والإيداع والاستيداع والإعارة والاستعارة
وقضاء الدين وقبضه والكسوة والجمل) (إلا أنه لو نوى
المباشرة يصدق قضاء وديانة) (وفي لا يزوج فزوجه فضولي
فأجاز بالقول حنث وبالفعل لا يحنث) (وفي لا يزوج عبده وأمته يحنث
بالتوكيل والإجازة) (وكذا في ابنه وبنته الصغيرين

وفي الكبيرين لا يحنث الا بالمباشرة (ودخول اللام على البيع
 كان بعت لك ثوبا يقتضي اختصاص الفعل بالملحوف عليه
 بان كان بامره سواء كان ملكه او لا) ومثله الشراء والاجارة
 والصياغة والبناء (وعلى العين كان بعت ثوبا لك يقتضي
 اختصاصها بان كان ملكه سواء بامره او لا) وكذا دخولها
 على الضرب والاكل والشرب والدخول (وان نوى غيره صدق
 فيما عليه) وفي ان بعته او اشتريته فهو حر فعهق بالخيار
 عتق (وكذا لو عقد بالفاسد او الموقوف او بالباطل لا يعتق
) وفي ان لم ابعه فكذا فاعتقه او دبره حنث (قالت تزوجت على
 فقال كل امرأة لى طالق طلقت هي ايضا الا في رواية
 عن ابي يوسف وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء (ومن قال
 على المشي الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة مشيا
 فان ركب فعليه دم) ولو قال على الخروج او الذهاب الى بيت الله
 او المشي الى الصفا او المروة لا يلزمه شيء (وكذا لو قال على المشي
 الى الحرام او الى المسجد الحرام خلافا لهما) وفي عبده حرار
 لم يحج العام فشهدا بكونه يوم النحر بكوفة لا يعتق خلافا لمحمد
 وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنث (وان ضم صوما او يوما لا
 ما لم يتم يوما) وفي لا يصلي يحنث اذا سجد سجدة لا قبله وان
 ضم صلوة فبشفع لا باقل (وفي ان لبست من غزل لك فهو هدي
 فلك قطنا فغزلته ونسج فلبسه فهو هدي خلافا لهما وان
 لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الخلف فهدي بالاتفاق
) خاتم الفضة لبس يحل بخلاف خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ وان
 رصع فحلي والا فلا وقال لا حلي مطلقا وبه يفتي (وفي لا يجلس
 على الارض فجلس على بساط او حصير لا يحنث وان حال
 بينها وبينه ثيابه حنث) او في لا ينام على هذا الفراش

مطلب اليمين

فجعل فوقه فراش آخر فنام لا يحنث وان جعل فوقه قرام
 يحنث وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سرير
 فجلس لا يحنث وان جعل فوقه بساط او حصير حنث
 * باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك * الضرب والكسوة
 والكلام والدخول يختص فعلها بالحي فلا يحنث من قال ان ضربته
 او كسوته او دخلت عليه يفعلها بعد موته بخلاف الغسل
 والحمل والمس لا يضر بها فدا شعرها او خنقها او عضها
 حنث (ليضربه حتى يموت فهو على اشد الضرب) ايقضينه
 دينه قريباً فادون الشهر قريب والشهر بعيد (ايقضينه اليوم
 فقضاه زيوفا او نهرجة او مستحقة او باعه به شيئاً وقبضه بر
 ولو رصاصاً او ستوقه او وهبه او ابرأه منه لا يبر) لا يقبض دينه
 درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه ما لم يقبض كله متفرقا
 وان فرقه بعمل ضروري كالوزن لا يحنث (ان كان الى المائة
 او غير مائة او سوى مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل كذا
 تركه ابداً) وفي ليفعلنه يكفي فعله مرة (حلقه وال ليفعلنه بكل
 داعر تقيد بحال ولايته ايهبته فوهبه ولم يقبل بر وكذا القرض
 والعارية والصدقة بخلاف البيع) لا يشم ريحاً فوهبه على مال اساق له
 فلا يحنث بشم الورد والياسمين وقيل يحنث (لا يشم ورداً او بنفسجاً
 فهو على ورقه) وفي لا يدخل دار فلان تناول الملك والاجارة
 (حلف انه لا مال لي وله دين على مفلس او ملي لا يحنث
 * كتاب الحدود * الحد عقوبة مقدرة تجب حقاً لله تعالى
 فلا يسمى تعزير ولا قصاص حداً (والزنا وطئ مكلف في قبل
 خال عن ملك وشبهته) ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين
 بانزنا لا بالوطئ او الجماع اذا سألهم الامام عن ماهية الزنا
 وكيفيته وبمن زنى واين زنى ومتى زنى فبينوه وقالوا رأينا

مطلب الحدود

وطئها في فرجها كالميل في المكحلة وعدلوا سرا وعلا نية
او بالاقرار عاقلا بالغار ربع مرات في اربعة مجالس كلما اقر رده
حتى يغيب عن بصره ثم سئل كما مر سوى الزمان فينبه (ونذب
تلقينه ليرجع بلعلك قبلت اولست او وطئت بشبهة فان رجع
قبل الحد او في اثنا ترك) والحد للمحصن زجه في فضاء حتى
يموت (يبدأ به الشهود فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام
ثم الناس) وفي المقر يبدأ الامام ثم الناس (ويغسل ويصلي
عليه) ولغير المحصن جلدة مائة وللعبد نصفها بسوط لا ثمة له
ضربا وسطا مفرقا على بدنه الا الرأس والوجه والفرج وعند
ابي يوسف يضرب الرأس ضربة (ويضرب الرجل قائما في كل حد
بلامد ويتزع ثيابه سوى الازار) والمرأة جالسة ولا يتزع ثيابها
الا الفرو والحشو ويحقر لها في الرجم لاله (ولا يحسد سيد مملوكه
بلاذن الامام) واحصان الرجم الحرية والتكليف والاسلام
والوطئ بنكاح صحيح حال وجود الصفات المذكورة فيهما
(ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي الا سياسة
(والمر يضرب رجما ولا يجلد مالم يبرأ) والحامل ان ثبت زناها
بالينة تجلس حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا تجلد مالم تخرج من
نفاسها وان لم يكن للولد من يريه لا ترجم حتى يستغنى عنها
باب الوطئ * الذي يوجب الحد والذي لا يوجب الشبهة دارنة
للحد وهي نوعان شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل دليلا فلا يحسد
فيها ان ظن الخل والايحد كوطئ معتدته من ثلاث او من طلاق على
مال او ام ولد اعتقها او امة اصله وان علا او امة زوجته او سيده
(وكذا وطي المرتهن المرهونة في الاصح) وشبهة في المحل
وهي قيام دليل ناف للمحرمة في ذاته فلا يحسد فيها وان علم بالحرمه
كوطي امة ولده وان سفل او مشركته او معتدته بالسكيات

مطلب الوطئ

دون الثلاث او البائع المبيعة او الزوج امته الممهوره قبل تسليمها
 (والنسب يثبت في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ادعاه
) ويحد بوطن امة اخيه او عمه وان ظن حلها (وكذا بوطن
 امرأة وجدها على فراشه وان كان اعمى الا ان ادعاه فقالت
 انا زوجتك (لا بوطن اجنبية زفت اليه وقلن هي زوجتك وعليه
 المهر) ولا بوطن بهيمة وزني في دار حرب او بغى (ولا بوطن
 محرم تزوجها) او من استأجرها ليرتي بها خلافا لهما (ومن وطئ
 اجنبية في ما دون الفرج يعزر) وكذا لو وطئها في الدبر
 او عمل عمل قوم لوط وعندهما يحد (وان زني ذمي بحريسة
 في دارنا حد الذمي فقط عند ابي يوسف يحدان وفي عكسه حدث
 الذمية لا الحر بي وعند ابي يوسف يحدان وعند محمد لا يحدان
) وان زني مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي عكسه لاحد عليهما
 الا في رواية عن ابي يوسف (ولا حد بزنا المكره ولا ان اقر
 احدهما بالزنا وادعى الآخر بالنكاح) ومن زني بامة فقتلها به لزمه
 الحد والقيمة (وعند ابي يوسف القيمة فقط) والخليفة يؤخذ بالمال
 وبالقصاص لا بالحد * باب الشهادة على الزني والرجوع عنها *
 لا تقبل الشهادة بحد متقادم من غير بعد عن الامام الا
 في القذف وفي السرقة بضمن المال ويصح الاقرار به الا بالشرب
) وتقادم غير الشرب بشهر في الاصح (والشرب بزوال الريح
 وعند محمد بشهر ايضا) وان شهدوا بزناه بغائبة قبلت بخلاف
 سرقة من غائب (وان اقر بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا كذلك
 لا يحد) وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندهما يحد الرجل
) ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنا او شهد اربعة
 به في بلد في وقت واربعة به في ذلك الوقت ببلد آخر (وكذا
 لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر او هم فسقة او شهود

مطلب الشهادة

ببلد
 بخلافه

على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك (و حد المشهود عليه
لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود فقط لو كانوا عيانا
او محدودين في قذف او اقل من اربعة او احدهم عيب او محدود
(وكذا لو وجد احدهم عبدا او محدودا بعد حد المشهود عليه
(ودينه في بيت المال ان رجم وارش جرح ضربه او مونه
منه هدر وقال في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود
(ولو رجعوا بعد الرجم حدوا وغرموا الدية (وكل واحد رجع
حد وغرم ربعها (ولو رجع احد خمسة فلا شيء عليه فان رجع
آخر حدا وغرمها ربعها (ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا
كلهم ولو بعده قبل الحد فكذلك وعند محمد الراجع فقط
(ولو شهدوا فزكوا فرجم ثم ظهروا كفارا او عبيدا فالدية على
المزكين ان رجعوا عن التزكية والا فعلى بيت المال وقالوا على بيت
المال مطلقا (ولو قتل احدا المأمور برجه فظهروا كذلك فالدية
في مال القاتل (ولو اقر الشهود بتعمد النظر لا ترد شهادتهم (ولو انكر
الاحصان ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او ولادة
زوجته منه * باب حد الشرب * من شرب خيرا ولو قطرة
فاخذ وريحها موجودا وجاؤا به سكران ولو من نبيذ وشهد
بذلك رجلان او اقر به مرة وعند ابي يوسف مرتين وعلم شربه
طوعا حدا اذا صحا ثمانين سوطا للحمر واربعين للعبد مفرقا على
يدنه كما في الزنا (وان اقر او شهدا عليه بعد زوال ريحها
لا يحد خلافا لمحمد ولا يحد من وجد منه رائحة الخمر او تقيأها
او اقر ثم رجع او اقر سكران (والسكر الموجب للحد ان لا يعرف
الرجل من المرأة والارض من السماء وعندهما ان يهذي ويخلط
كلامه وبه يغنى (ولو ارتد السكران لا تبين امرأته
* باب حد القذف * هو كحد الشرب كية وثبوتها فن قذف

مطلب
حد الشرب

مطلب
حد القذف

محصنا او محصنة بصريح الزنا حد بطلب المطلوب مفرقا ولا يترفع
 عنه غير الفرو والحشو (واحصانه كونه مكلفا حرا مسلما
 عفيفا عن الزنا) ولو نفاه عن ابنته بان قال لست بابيك او لست
 بابن فلان ان في غضب حد والا فلا (ولا يحد لو نفاه عن جده
 او نسبه اليه او الى عمه او خاله او ربه او قال يا ابن ماء السماء او قال
 لعربي يا نبطي او لست بعربي) ويحد بقذف الميت المحصن
 ان طالب به الوالد او الولد او ولده ولو محروما عن الارث وكذا
 ولد البنت خلافا لمحمد (ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيده
 بقذف امه) ويبطل لموت المقتوف لا بالر جوع عن الاقرار
 ولا يصح العفو ولا الاعتياض عنه (ولو قال زنأت في الجبل
 وعني الصعود حد خلافا لمحمد) ولو قال يازاني وعكس حد
 (ولو قال لامرأته وعكست حدث ولا لعان) ولو قالت زنت بك
 بطل الحد ايضا (ولو اقر بولده ثم نفاه يلاعن وان عكس حد
 والولد له في الوجهين لاشي ان قال لبس بابني ولا بابنتك
) ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له اب او لاعنت بولد
 بخلاف من لاعنت بغيره (ولا يقذف رجل وطئ حراما لعينه
 كوطئ في غير ملكه من كل وجه او من وجه كوطئ امه مشتركة
 او مملوكة حرمت ابدا كأمته التي هي اخته رضاعا ولا يقذف مسلم
 زني في كفره او مكاتب وان كان مات عن وفاء) ويحد بقذف
 من وطئ حراما لغيره كوطئ امته المجوسية او امرأته وهي حائض
 وكذا وطئ مكاتبته خلافا لابن يوسف (ويحد من قذف مسلما
 كان قد نكح محرمه في كفره خلافا لهما) ويحد مستأمن قذف مسلما
 في دارنا) ويكفي حد لجناسات النحد جنسهما الا ان اختلف
 * فصل في التعزير * يعزر من قذف مملوكا او كافرا بالزنا
 او قذف مسلما يافسق باكافرا خبيث بالصل يافا جر يامنافق بالوطئ

مطلب في التعزير

يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربوا يا شارب الخمر يا ديون
يا مخنث يا خائن يا ابن الفجأة يا ابن الفاجرة يا زنديق يا قرطبان
يا مأوى الزواني او اللصوص يا حرام زاده (لا يا حار يا كلب
يا قرد يا تيس يا خنزير يا بقر يا حية يا حجام يا ابن الحجام وابوه لبس
كذلك يا بغاء يا مواجري ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس
يا مسخرة يا ضحكة يا كشحان يا ابله يا موسوس (واستحسنوا تعزيره
اذا كان المقول له فقيها او علويا (وللزوج ان يعزر زوجته وترك
الزينة او ترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلوة وترك الغسل
من الجنابة والمخروج من بيته (واقل التعزير ثلثة اسوط واكثره
تسعة وثلثون وعند ابي يوسف خمسة وسبعون (ويجوز حبسه
بعد الضرب (واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم الشرب ثم
القذف (ومن حد او عزز فقات قدمه هدر بخلاف تعزير الزوج
زوجته * كتاب السرقة * هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة
دراهم مضروبة من حرز لا ملك له فيه ولا شبهة (وثبت بما
يثبت به الشرب (فان سرق مكلف حر او عبد ذلك القدر محرز
بمكان او حافظ واقربها او شهدا عليه وسألهما الامام عن السرقة
ما هي وكيف هي واين هي وكم هي ومن سرق وينسأها
قطع وان كانوا جعاً واصاب كلا منهم قدر نصابها قطعوا وان نول
لاخذ بعضهم (ويقطع بسرقة الساج والابنوس والصندل
او الفصوص الخضر والياقوت والزبرجد والانياء والباب المخدب
من الخشب لا بسرقة شيء تافه يوجد مباحا في دارنا كخشب
وحشيش وقصب وسمك وطير وزرنيخ ومغرة ونورة (ولا بما
يسرع فساد كلبن ولحم وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا ثمر على
شجر وزرع لم يحصد (ولا بما يتأول فيه الانكار كاشربة مطربة
والآلات لهو كدف وطبل وبربط ومزمار وطنبور وصيلب

مطلب السرقة

ذهب او فضة وشطرنج او نرد (ولا بسرقة باب مسجد وكتب
علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما حلية خلافا لابي يوسف
وعبد كير ودفتر بخلاف الصغير ودفتر الحساب) (ولا بسرقة
طلب وفهد) (ولا بخيانة ونهب واختلاس وكذا نيش خلافا
لابي يوسف) (ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او از يد
حالا كان او مؤجلا وان كان دينه نقدا فسرق عرضا قطع
خلافا لابي يوسف وان كان ذلك دنائير فسرق دراهم او بالعكس
لا يقطع وقيل يقطع) (ولا بما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان
قد تغير قطع ثانيا كغزل نسج * فصل في الحرز * هو قسيمان
مكان كبيت ولو بلا باب او باب مقتوح وكصندوق) (وبما حفظ
كن هو عند ماله ولونائما) (وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع
بسرقة مال من بينهما قرابة ولاد) (ولا بسرقة من بيت ذي رحم
محرم ولو مال غيره ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره) (وكذا
بسرقة من بيت محرم رضا خلافا لابي يوسف في الام ولا قطع
بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من حرز خاص) (وكذا لو سرق
من سيده او زوجة سيده او زوجة سيده او مكاتبه او خنته او صهره
خلافا لهما فيهما او من مغنم او حمام نهارا وان كان ربه عنده
او من بيت اذن في دخوله او مضيقه) (وقطع لو سرق من الحمام
ليلا او من المسجد متاعا ور به عنده او ادخل يده في صندوق غيره
او كنه او جيبه او سرق جوالقا فيه متاع ور به يحفظه او نائم
عليه او سرق الموجر من البيت المستأجر خلافا لهما) (ولو سرق
شبتا ولم يخرج من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرج من حجرة
الى الدار) (او سرق بعض اهل حجرة دار من حجرة اخرى
فيها) (او اخذ شبتا من حرز فالفاه في الطريق ثم خرج فاخذه
او حمله على حمار فساقه فاخرجه من الحرز) (ولو دخل بيتا

مطلب الحرز

فاخذ وتناول من هو خارج لا يقطع ان (وكذا لو ادخل الخارج يده
فتناول وقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان
في الثانية) وكذا لا يقطع لو ثقب بيتا وادخل يده فيه واخذ
شيئا او طرصرة خارجة من كم غيره خلا فاه (وان حلها واخذ
من داخل انكم قطع اتفقا) ولو سرق من قطار حلا او جلا
لا يقطع (وان شق الحمل واخذ منه شيئا قطع والقسطاط
كاليبت * فصل * في كيفية القطع واثباته تقطع بين
السارق من زنده ونحسم ورجله اليسرى ان عاد (فان سرق
ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب وطلب المسروق منه شرط
القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربوا او مستعيرا او مستأجرا
او مضاربا او مستبضعا او قابضا على سوم الشراء او مرتهنا
(ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من هؤلاء لا بطلب
السارق او المالك لو سرفت من السارق بعد القطع بخلاف ما
لو سرفت منه قبل القطع او بعد درء الحد بشبهة) وان لم يطلب
احد لا يقطع وان اقر هو وبها ولا بد من حضوره عند الاقرار
والشهادة وعند القطع (ولو كانت يده اليسرى او ابهامها
مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الابهام كذا لا يقطع منه
شيء بل يحبس) وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شلاء
ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندهما يضمن
ان تعمد (ومن سرق شيئا ورده الى مالكه قبل الخصومة لا يقطع
(وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او ملكه
بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت) وكذا لو ادعاه احد
السارقين (ولو سرقا وغاب احدهما وشهدا على سرفتهما قطع
الاخر) ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت (وكذا
المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد

مطلب

لا يقطع ولا ترد (ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها) وان سرق سرقات فقطع بأكملها او بعضها لا يضمن شيئا منها وقال لا يضمن ما لم يقطع به (ولو سرق ثوبا فشقه في الدار ثم اخرج به قطع لا ان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها) ولو ضرب المسروق دراهم او دنانير قطع وردها وعندهما لا يردّها ولو صبغ به حجر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبغ وان صبغ به اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا وحكمها فيه كحكمها في الحجر * باب قطع الطريق * من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبله حبس حتى يتوب وان اخذ مالا وحصل لكل واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى (وان قتل فقط ولو بعضا او حجر قتل حدا فلا يعتبر عفو الولي) (وان قتل واخذ مالا قطع وقتل وصلب او قتل او صلب وخالف محمد في القطع ويصلب حيا ويبيع بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط) (ويرد ما اخذ الى ماله ان باقيا والا فلا ضمان) (واو باشر الفعل بعضهم حدا واكلهم) (وان اخذ مالا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر) (وان جرح فقط او قتل فتا ب قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولي ان شاء عفى وان شاء اخذ بموجب الجنابة) (وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقطوع عليه او قطع بعض الفأفة على بعض او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين) (ومن خنق في المصر غير مرة قتل به والا فكا لقتل بالمثل * كتاب السير * الجهاد بدأ منا فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الكل وان تركه الكل اتموا) (ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي ومقعّد واقطع فان هجم العدو وفرض فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج

مطلب
قطع الطريق

مطلب
كتاب السير

والمولى وكره الجعل ان كان في والا فلا (واذا حاصرناهم ندعوهم
الى الاسلام فان اسلموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها وبين
لهم قدرها ومتى يجب فان قبلوا فلهم مالنا وعليهم ما علينا (وحرم
قتال من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى (وندب دعوة من بلغته (فان
ابوا نستعين بالله تعالى ونقاتلهم بنصب المجانيق والتغريق
والتغريق وقطع الاشجار وافساد الزروع وزمبهم وان ترسوا
باسارى المسلمين ونقصدهم به (ويكره اخراج النساء والمصاحف
فى سرية لا يؤمن عليها لا فى عسكريه من عليه (ولا دخول
مستأمن اليهم بمصحف ان كانوا يوفون العهد (ونهى عن الغدر
والغلول والمثلة وقتل امرأة او غير مكلف او شيخ او اعمى او مفقود
او اقطع اليمنى الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذا رأى
فى الحرب او ذا مال بحث به او ملكا (وعن قتال كافر بل يابى
الابن لبقته غيره الا ان قصد الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل
(ويجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذ مال لاجله ان لنا به
حاجة وهو كالجزية ان كان قبل الزول بسا حتهم وكالتي
او بعده ودفع المال ليصالحوا لا يجوز الا خوف الهلاك ويصالح
المرتدون بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد (ثم ان ترجع النبد ينبذ اليهم
(من بدأ منهم بخيانة قوتل فقط وان كان باتفاقهم او باذن
ملكهم قوتل الجميع بلا نبد (ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد
ولو بعد الصلح ولا يجهز اليهم (وصح امان حرا وحره كافر او جماعة
او اهل حصن وحرم قتلهم (فان كان فيه ضرر نبد اليهم وادب
(ولغا امان ذمى او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم
يهاجروا ومجنون او صبي او عبد غير مأذونين بالقتال وعند محمد يجوز
امانها و ابو يوسف معه فى رواية ﴿باب الغنائم وقسمتها﴾
ما فتحه الامام عنوة قسمه بين المسلمين او اقر اهل علب

مطلب

الغنائم وقسمتها

ووضع الجزية عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الاسرى
او استرقهم او تركهم احرار اذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع
استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ (ولا يجوز ردهم الى دارهم ولا
المن ولا الفداء بالمال) وقيل لا بأس به عند الحاجة اليه (ويجوز
بالاسارى عندهما) وتذبح مواش شق نقلها وتحرق ولا تعقر
ويحرق سلاح شق نقله (ولا تقسم غنمة في دار الحرب الا للايداع
ثم ترد ولا تباع قبل القسمة) والمقاتل والردء سواء في الغنمة وكذا
مدد لحقهم قبل احرارها بدارنا (ولا حق فيها اسوقى لم يقاتل
ولا لمن مات في دار الحرب قبل الاحراز بدارنا ولو بعد الاحراز
يورث نصيبه) وينتفع منها بلا قسمة بالسلاح والركوب واللبس
ان احتيج وبالعلف والخطب والدهن والطيب مطلقا وقيل ان
احتيج لا بالبيع اصلا ولا التمول ولا بعد الخروج بل برد ما فضل
الى الغنمة وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به
لو غنيا (ومن اسلم منهم قبل اخذه احرز نفسه وطفله وكل مال
هو معه او وديعة عند مسلم او ذمي وعقاره في وقيل فيه خلاف
محمد وابي يوسف في قوله الاول) وولده الكبير وزوجته وحملها
وعبد المقاتل وما له مع حربي بغصب او وديعة في وكذا ماله
مع مسلم او ذمي بغصب خلافا لهما وقيل ابو يوسف مع الامام
﴿ فصل ﴾ وتقسم الغنمة للراجل سهم ولل فارس سهمان
وعندهما ثلاثة له سهم ولفرسه سهمان (ولا يسهم لاكثر من فرس
وعند ابى يوسف يسهم لفرسين والبراذين كالعتاق) (ولا يسهم لراجلة
ولا بغل) والعبرة لكونه فارسا او راغلا عند المجاورة فينبغي للامام
ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل
(فمن جاوز راغلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاوز
فارسا فنفق فرسه فله سهم فارس) (ولو باعه قبل القتال او وهبه

مطلب

او آجره اورهنه فسههم رجل في ظاهر الرواية (و كذا لو كان
 من يضا او مهورا لا يقاتل عليه) ولا يسهم للمملوك او مكاتب او وصي
 او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى الامام ان قاتلوا او داؤن
 المرأة الجرحى او دل الذمي على عوراتهم وعلى الطريق (والخمس
 لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم منهم ذوى القربى الفقراء
) ولا حق فيه لا غنياءهم وذكره تعالى للتبرك وسهم النبي صلى الله
 عليه وسلم سقط بموته كالصفي (وان دخل دار الحرب من لامنعة له
 بلا اذن الامام لا يخمس ما اخذوا) وان باذنه او لهم منعة خمس
 (وللإمام ان ينقل قبل احرار الغنمة وقبل ان تضع الحرب اوزارها
 فيقول من قتل قتيلا فله سلبه او من اصاب شيئا فله ربعه او يقول
 لسرية جعلت لكم الربع بعد الخمس وينقل بكل المأخوذ ولا بعد
 الاحراز الا من الخمس) والسلب للسكل ان لم ينقل وهو مركبة
 وما عليه وثيابه وسلاحه ومأمعه لا مامع غلامه على دابة اخرى
) والتفيل لقطع حق الغير لا للملك خلافا لمحمد فلو قال من اصاب
 جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطئ ولا البيع قبل الاحراز
 خلافا له * باب الاستيلاء بالكفر * اذا سبي الترك
 الروم واخذوا اموالهم ملكوها ونملك ما وجدنا من ذلك
 اذا غلبنا عليهم (وان غلبوا على اموالنا وحرزوها بدارهم
 ملكوها) و كذا لو ندمننا اليهم بعير فاذا ظهرنا عليهم فن
 وجد ملكه اخذه قبل القسمة مجانا (وبعدها ان كان مثليا
 لا يأخذه وان قيميا اخذه بالقيمة) وان اشتراه منهم تاجر واخرجه
 وهو قيمي يأخذه بالثمن ان اشتراه به (وان اشتراه بعرض فبقية
 العرض وان وهب له فبقية ومثله المثل في اشتراؤه بثن او عرض
) وان اشتراه بجنسه او وهب له لا يأخذه وان كان عبدا
 ففقت عينه في يد التاجر واخذار شها يأخذه بكل الثمن ان شاء

مطلب

الاستيلاء الكفار

(وان اسروه من يد التاجر فاشتراه آخر يأخذه المشتري الاول منه
 بثمنه ثم المالك منه بالثمنين ولبس له اخذه من المشتري الثاني) ولا
 يملكون حرنا ومديرتنا وام ولدنا ومكاتبنا ونملك عليهم كل ذلك
 (ولا يملكون عبدا ابق اليهم فبأخذه ماله بعد القسمة مجانا
 ايضا لكن يعوض عنه من بيت المال وعندهما هو كالمأسور) وان
 ابق بفرس ومتاع فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما
 سوى العبد بالثمن والعبد مجانا وعندهما بالثمن ايضا (وان اشترى
 مستأمن عبدا مسلما وادخله دراهم عتق خلافا لهما وان اسلم
 عبد لهما ثم فجاءنا او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر
 * باب المستأمن * اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له
 ان يتعرض بشيء من مالهم او دمهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه
 محظورا فيتصدق به وان عذبه ملكهم فاخذ ما له او حبسه
 (او فعل ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالاسير) وان ادانه ثم
 حربى او ادان حربيا او غصب احدهما الآخر وخرجا اليها لا
 يقضى بشيء (وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجا مستأمنين وان
 خرجا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب) ولو اسلم الحربى بعد ما غصبه
 المسلم ثم خرجا يفتى بالرد ديانة (وان قتل احد المسلمين المستأمنين
 الاخر ثم فعله الديانة في ماله والكفارة ايضا في الخطاء
 وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة في الخطأ وعندهما
 كالمستأمنين) ولا شيء في قتل المسلم ثم مسلما اسلم ولم يهاجر
 سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا * فصل * لا يمكن
 مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقامت سنة نضع عليك
 الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره (وكذا
 لو قيل له ان اقامت شهرا ونحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع
 عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او نكحت

مطلب المستأمن

مطلب

المستأمنة ذمياً لا لو نكح هو ذمياً فان رجع الى داره حل دمه
 (وان كان له وديعة عند مسلم او ذمى او دين عليهما فاسروا وظهر
 عليهم سقط دينه وصارت وديعته فياً وان قتل ولم يظهر عليهم
 او مات ففهما لورثته) فان جاءنا حربى بامان وله زوجة هناك وولد
 ومال عند مسلم او ذمى او حربى فاسلم هنا ثم ظهر عليهم فالكحل في
 (وان اسلم ثمه ثم جاء ثم ظهر عليهم فقتله حر مسلم ووديعته
 عند مسلم او ذمى له وغير ذلك في) ومن اسلم ثمه وله هناك وارث
 مسلم فقتله مسلم عمداً او خطأ فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ
 (واذا قتل مسلم لا ولى له خطأ او مستأمن اسلم هنا فللامام اخذ
 الدية من عاقلة القاتل وفي العمد له ان يقتص او يأخذ الدية وليس
 له العفو مجحاً نا * باب العشر والخراج * ارض العرب
 عشرية وهى ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن بمهرة الى حد
 الشام وكذا البصرة وكل ما اسلم اهله او فتح عنوة وقسم
 بين الغنائمين) وارض السواد خراجية وهى ما بين العذيب الى
 عقبة حلوان ومن الثعلبية او العلت الى عبادان) وكذا كل ما
 فتح عنوة واقراهله عليه او صلحوا سوى مكة) وارض السواد
 مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها) وان احبى
 موات يعتبر قربه عند ابى يوسف وماؤه عند محمد) والخراج
 نوعان خراج مقاسمة فيتعلى بالخارج كالعشر وخراج وظيفة
 ولا يزداد على ما وضعه عمر رضى الله عنه على السواد لكل جريب
 صالح للزرع صاع من بر او شعير ودرهم) وجريب الرطبة خمسة
 دراهم) وجريب الكرم او التخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه
 كزعفران وبستان ما تطبق ونصف الخارج غايه الطائفة
 وان لم تطبق ما يوظف نقص ولا يزداد وان اطاقت عند ابى يوسف
 خلافاً لمحمد) ولا خراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها

مطلب
 العشر والخراج

او اصاب الزرع آفة ويجب ان عطلها مالکها ولا يتغير ان اسلم او
اشتراها مسلم (ولا عشر في خارج ارض الخراج ولا يتكرر خراج
الوظيفة بتكرر الخراج بخلاف العشر وخراج المقاسمة
﴿ فصل ﴾ الجزية اذا وضعت بنراض و صلح لا تغير وان
فتحت بلدة عنوة واقراها عليها توضع على الظاهر الغني
في السنة ثمانية واربعون درهما (وعلى المتوسط نصفها) وعلى
الفقر القادر على المكسب ربعها (وتوضع على كفاي ومجوسي
ووثني عجمي لا عربي ولا على مرتد فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف
وتسرق اثناهما وطفلهما) ولا جزية على صبي وامرأة ومملوك
ومكاتب وشيخ كبير وزمن واعمي ومقعد وفقير لا يكتسب وراهب
لا ينخالط (ونجب في اول الحول ويؤخذ قسط كل شهر فيه
وتسقط بالاسلام او الموت وتندخل بالتكرر خلافا لهما بخلاف
خراج الارض (ولا يجوز احداث بيعة او كنيسة او صومعة
في دارنا وتعداد المنهدمة من غير نقل ويميز الذمي في زيه ومركبه
وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيج
ويركب سرجا كالاكاف والاحق ان لا يترك ان يركب الا لضرورة
وحيثئذ ينزل في المجامع ولا يلبس ما ينخص اهل العلم والزهد
والشرف وتميز اشرافه في الطريق والجمام ويجعل على داره
علامة كبلاب يستغفره ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق
ويؤدى الجزية قائما والاخذ قاعدا ويؤخذ بتليبيه ويهز
ويقال له اد الجزية يا ذمي او يا عدو الله (ولا ينقض عهده
بالاباء عن الجزية او بزنائه بمسئلة او قتله مسلما وسبه النبي صلى الله
عليه وسلم بل بالحق بدار الحرب او للغلبة على موضع لمحاربتنا
ويصير كالمترد لكن لو اسر يسترق والمترد يقتل) ويؤخذ
من بني تغلب رجلا لهم ونسائهم ضعف الزكاة لا من صبيبا نهم

و يؤخذ من مواليتهم الجزية والخراج كقوله قرأ بش (ويصرف
الخراج والجزية واما اخذ من بني تغلب او من ارض اجلى اهلها
عنها او اهداء اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين
كسد الثغور و بناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين
والمفتين والفضاة والعمال والمقاتلة وذرائعهم ومن مات في نصف
السنة حرم عن العطاء * باب المرتد * من ارتد والعباد
بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان كانت فان
استمهل حبس ثلثة ايام فان تاب والا قتل وتوبته بالتبى عن كل
دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه (وقتله قبل العرض ترك
ندب لا ضمان فيه) ويزول ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم عاد
وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به عتق مدبره
وامهات اولاده وحلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم
(وكسب رده في ويقضى دين اسلامه من كسب اسلامه ودين
رده من كسبها) ويوقف بيعه وشراؤه واجارته وهبه
ورهنه وعتقه وتديره وكاتبته ووصيته فان اسلم صحت وان مان
او قتل او حكم بلحاقه بطلت وقالا لا يزول ملكه عن ماله (وتقضى
ديونه مطلقا من كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم) ومحمد غير
كونه وارثا عند الحاق (و ابو يوسف عند الحكم به) ونصح
نصرفاته ولا يوقف غير المفاوضة لكن كصرف الصحيح عند
ابي يوسف وكصرف المريض عند محمد (ويصح اتفاقا استيلاء
وطلاقه ويبطل نكاحه وذبحته وتوقف معاوضته) وترثه
امرأته المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسلمات
الحكم بلحاقه اخذ ما وجد باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق المدبر
وام ولده وان عاد قبله فكله لم يرتد (والمرأة لا تقتل بل تحبس
حتى تتوب وتضرب كل ايام) والامة يجبرها مولاهما وينفذ جميع

مطلب المرتد

تصرفها في مالها وجميع كسبها لو ارثها المسلم اذا ماتت ويرثها
 زوجها ان ارتدت من بضة لا ان ارتدت من بضة وقاتها يعز
 فقط (وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امته فادناه ثبت نسبها
 وامومتها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة (وكذا ان كانت
 نصرانية الا ان ولده لاكثر من نصف حول منذ ارتد وان لحق
 بماله فظهر عليه فهو في حق فان لحق ثم رجع فذهب به فظهر
 عليه فهو لو ارثه قبل القسمة (وان لحق فقضى بعبد له فكتبه
 الابن فجاء المرتد مسلما فبدل الكتابة والولاء له (ومن قتله مرتد
 خطاء فقتل على رده او لحق فديته في كسب اسلامه او قالا
 في كسبه مطلقا (ومن قطعت يده عمدا فارتد والعياذ بالله ومات
 منه او لحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دية لورثته في مال
 القاطع (وان اسلم بدون لحاق فمات الدية وعند محمد نصفها
 مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله وقتل فبدل الكتابة لمولاه واليساق
 لورثته (زوجان ارتدا فلحقا فولدت المرأة ثم ولد الولد فظهر
 عليهم فالولدان في ويحبر الولد على الاسلام لا والده (واسلام
 الصبي العاقل صحيح وكذا ارتداده خلافا لابي يوسف ويحبر على
 الاسلام ولا يقتل ان ابي **باب البغاة** اذا خرج قوم
 مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى العود وكشف
 شبهتهم وبدأهم بالقتال لو تحيروا مجتمعين (وقيل لا مالم يبدؤ
 فان كان لهم فئة اجهن على جريحهم واتبع موايهم والافلا
 ولا تشي ذريتهم ولا ينقسم مالهم بل يحبس حتى يتوبوا فيرد
 عليهم (وجاز استعمال سلاحهم وخبيلهم عند الحاجة (وان قتل
 باغ مثله فظهر عليهم لا يجب شيء وان غلبوا على مصر فقتل
 بعض اهلها آخر منه عمدا قتل به اذا ظهر على المصر (وان قتل
 عادل مورثه الباغى يرثه واوبالعكس لا يرثه الباغى الا ان ادعى

مطلب البغاة

مطلب اللقيط

انه كان على الحق وعند ابي يوسف لا يرثه مطلقا (وكره بيع السلاح
 ممن علم انه من اهل الفتنه وان لم يعلم فلا * كتاب اللقيط *
 التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة (وهو
 حر الا ان ثبت رقبه بحجة ونفقته في بيت المال) وكذا جنابه
 وارثه له (وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم
 بشرط الرجوع او يصدق اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملتقطه
 وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا او هو حر او ذميا وهو
 مسلم ان لم يكن في مقرهم وذمي ان كان فيه (وان اعاده انسان
 معا ثبت منهما) (وان وصف احدهما علامة فيه او سبق فهو
 اولى) (والحر والمسلم اولى من العبد والذمي) (وان شد عليه مال
 او على دابة هو عليها فهو له ينفق منه عليه باذن قاض) (وقيل بدونه
 ايضا وله شراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض هبة وتسلية
 في حرفة لا تزويجه وتصرفه في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح
 وقيل له اجارته * كتاب اللقطة * هي امانة ان اشهد
 انه اخذها ليردها على صاحبها والاضمن والقول للمالك ان انكر
 اخذه للرد) وعند ابي يوسف الملتقط ويكفي في الاشهاد قوله
 من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على ويعرفها في مكان اخذها
 وفي المجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها
 هو الصحيح (وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فخولا) (وكانت
 اقل فاياما وما لا يبقى يعرف الى ان يخاف فسادها ثم يتصدق بها
 ان شاء فان جاء ربها بعده اجازة ان شاء واجره له او ضمن
 الملتقط او الفقير لو هالكه وايها ضمن لا يرجع على الآخر
 ويأخذها منه ان باقية ولقطة الحل والحرم سواء) (ويجوز
 التقاط البهيمة وهو متبرع في انفاقه عليها بلا اذن حاكم
 وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربها له ان يجلسها عن

مطلب اللقطة

حتى يأخذه (فان امتنع بيعت في النفقة فان هلكت بعد الحبس سقط وان قبله لا) ويؤجر القاضى ماله منفعة وينفق منها ومال المنفعة له يأذن بالانفاق ان اصلح اذا اقام البينة انها لقطعة (وان قال لا بينة لي يقول له اتفق عليها ان كنت صادقا والا باعه وامر بحفظ ثمنه والماتقط ان ينتفع باللقطة بعد التعريف لو فقيرا وان غنيا تصدق بها واوعلى ابويه او ولده او زوجته لو فقيرا) وان كانت حقيرة كالنوى وقشور الرمان والسنبيل بعد الحصاد ينتفع بها بدون تعريف والمالك اخذها ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا بينة ويحل ان بين علامتها من غير جبر

✽ كتاب الآبق ✽ نذب اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال (وقيل تركه افضل ويرفعان الى الحاكم فيحبس الآبق دون الضال ومن رده من مدة سفر ار بعون درهما) وان كانت قيمته اقل من ار بعين فقيمه الا درهما عند محمد وعند ابى يوسف ار بعون وان رده من دونها فبحسابه) وان ابق منه لا يضمن ان اشهد انه اخذه ليرده والا فلا شيء له ويضمن ان ابق منه (وجعل الرهن على المرتهن) وجعل الجاني على المولى ان فداه وعلى ولى الجنابة ان دفعه (وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه او على المولى ان اداه عنه) وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد الرد (وامر نفقته كاللقطة والمديون المولد كالقن) وان كان الراداب المولى او ابنته وهو في عياله او وصيه او احد الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ ✽ كتاب المفقود ✽ هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضى من يحفظ ماله ويستوفي حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله) وينفق على زوجته وقريبه ولادا وهو حي في حق نفسه لا تنكح امرأته (ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته) ميت

مطلب الآبق

مطلب المفقود

في حق غيره فلا يرث ممن مات حال فقده ان حكم بموته (فيوقف
نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته) فان جاء قبل الحكم
به فهو له والا فلن يرث ذلك المال لولاه (واذا مضى من عمره
ما لا يعيش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة وعشرون سنة
حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك) وتعد
زوجته للموت عند ذلك * كتاب الشركة * هي ضربان
شركة ملك وشركة عقد فالاولى ان يملك اثنان عينا ارضا او شراء
او اتهايا او استبلاء او اختلط مالهما بحيث لا يتغير او خلطاه وكل
منهما اجنبي في نصيب الآخر (ويجوز بيع نصيبه من شريكه
في جميع الصور) ومن غيره بغير اذنه فيما عدا الخلط والاختلاط
فلا يجوز بلا اذنه (والثانية ان يقول احدهما شاركك في كذا
ويقبل الآخر) وركنها الايجاب والقبول (وشرطها عدم
ما يقطعها كشرط دراهم معينة من الربح لاحدهما) وهي اربعة
انواع (شركة مفادضة وهي ان يشترك متساويان تصرفا ودينا
ومالا وربحا وتضمن الوكالة والكفالة) فلا يجوز بين مسلم وذمي
خلافا لابي يوسف (ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي) ولا بين
عبيدين او عبيدين او مكاتبين ولا بد من لفظ المفاوضة او بيان
جميع مقتضياتها (ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه) وما اشتراه
كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فلهما وكل دين لزم احدهما
بما تصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الآخر وان لزم
بكفالة بامر لزم الآخر خلافا لهما (وكذا ان لزم بغصب خلافا
لابي يوسف) وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح (وان ورث
احدهما بما تصح به الشركة او وهب له وقبضه صارت عندنا
(وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان) وان ورث عرضا
او عقارا بقيت مفاوضة ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدراهم

مطلب الشركة

اوالتانير او بالفلاوس النافقة عند محمد او بالتبر والنقرة ان تعامل
الناس بهما (وتصحان بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف
عرض الآخر ثم يعقد الشركة) ولا بالمكيل والموزون والعددي
المتقارب قبل الخلط (وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة
عقد عند محمد وملك عند ابي يوسف) وان خلطا جنسين
لا تعقد اتفاقا (وشركة عنان وهي ان يشتركا منساوين في ماذكر
او غير منساوين وتتضمن الوكالة دون الكفالة) وتصح في نوع
من التجارات وفي عمومها وبيع مال كل منهما وبكاه ومع
التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما او في احدهما
دون الآخر عند عملهما (ومع زيادة الربح للعامل عند عمل
احدهما) ومع كون مال احدهما دراهم والآخر دنانير
ولا بشرط الخلط فيها ايضا والوضعية على قدر المال
وان شرطنا غير ذلك (وما شراه كل منهما طواب بئنه هو فقط
ورجع على شريكه بحصته منه ان اداه من ماله وتبطل الشركة
هلاك المالكين او احدهما قبل الشراء وهو على ماله قبل الخلط
ملك في يده او في يد الآخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شراه
الآخر بما له فالمشتري بينهما ورجع المشتري على شريكه بثلث
حصته (وان هلك قبل شراء الآخر فان كان وكله حين الشركة
مريحا فالمشتري لهما شركة ملك ٩ ورجع بحصته والا فالمشتري
نقط) ولكل من شريكى المفاوضة والعنان ان يبضع ويضارب
ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال يد امانة وشركة الصنایع
والتقبل وهي ان يشترك خياطان او صباغ وخياط على ان يتقبلا
الاعمال ويكون الكسب بينهما (ولو شرط العمل نصفين والربح
اثلاثا جار وكل عمل تقبله احدهما يلزمهما فعلى كل منهما
الطلب بالعمل ولكل منهما طلب الاجر ويبرأ الدافع بالدفع

٩ لان المشتري مشترك
بحكم الوكالة فمكان
شركة ملك حتى لا يملك
احدهما ان يتصرف
في نصيب الآخر

الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط (وشركة
الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجودهما
ويديعا والربح بينهما) فان شرطها مفاوضة صحت ومطلقة
عنان وتنضمن الوكالة فيما يشترطه فان شرطها منصفة المشتري
او مثاله قال ربح كذلك وشرط الفضل باطل **فصل**
ولا يجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالاختطاب والاحتشاش
والاصطياد والاستقاء وما جمعه كل فله وان اعانه الآخر فله
اجر مثله لا يزداد على نصف ثمن المأخوذ عند ابي يوسف خلافا
لمحمد (وما اخذاه معا فلهما نصفين) وان كان لاحدهما بغل
وللاخر راوية فاستقى احدهما فالكسب له وللاخر اجر مثل
ماله والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال (ويبطل شرط
الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما وبالحاقه مرتدا ان حكم به
(ولا يترك احدهما مال الآخر بلاذنه فان اذن كل لصاحبه
فاديا معا ضمن كل حصة صاحبه وان اديا متعاقبا ضمن الثاني
باداء الاول اولا) وقال لا يضمن ان لم يعلم (وان اذن احد المتفاوضين
لشريكه ان يشتري امة لبطاها ففعل فهي له خاصة بلا شيء
ويؤخذ كل بثمنها وقال يضمن حصة شريكه **كتاب الوقف**
هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية
فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم (قيل او يعلق
بموته بان يقول اذامت فقد وقفت) وعندهما هو حبس العين
على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويحول
ملكه بمجرد القول عند ابي يوسف وعند محمد لا مالم يسلمه الى ولي
(فلو وقف على الفقراء او بني سقاية او خانا او رباطا لبي
السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم
(وعند ابي يوسف يزول بمجرد القول) وعند محمد اذا سلم

مطلب

مطلب الوقف

الى متول واستنى الناس من السقاية وسكنوا الخسان والرباط
ودفنوا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر مصرف مؤبد وعند ابى يوسف
يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء (وصح عند ابى يوسف
وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض
او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء و بعدهم للفقراء
او شرطه ان يستبدل غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل (وصح
وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالفأس
والمر والقدروم والمنشار والجنابة وثيابها والقدر والمراجل
والمصاحف والكتب (وابى يوسف معه في وقف السلاح والكرام
كالخيل والابل في سبيل الله تعالى وبه يفتى (وكذا يصح
عند ابى يوسف وقفه تبعا لمن وقف ضيعة بقرها واكرتها
وهم عبيده وسائر آلات الحراثة (واذا صح الوقف فلا يملك
ولا يملك الا انه يجوز قسمة المشاع عند ابى يوسف (ويبدأ
من ارتفاع الوقف بعمارته وان لم يشترطها الواقف ان وقف
على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع او كان فقيرا آجره
الحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه (ونقص الوقف يصرف
الى عمارته ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرف
عنه يباع ويصرف ثمنه اليها (ولا يقسم بين مستحقى الوقف
﴿فصل﴾ اذا بنى مسجدا لا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه
بطريقه يأذن بالصلوة فيه ويصلي فيه واحد وفي روايه شرط
صلوة جماعة (ولا يضره جعل تحته سردابا لمصالحه فان جعله
لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابه الى الطريق وعزله
او اتخذ وسط دارة مسجدا واذن بالصلوة فيه لا يزول ملكه عنه وله
بيعة ويورث عنه وعند ابى يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقا
(ولو ضاق المسجد وبجنبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس

مطلب

رباط استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه والوقوف
 في المرض وصية (ويتبع شرط الوقف في اجارة الوقف ان وجد
 والا فيختار ان لا توجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيره
 اكثر من سنة) ولا يوجر الا باجر المثل ثم لا ينقض ان زادت
 الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يوجر الا بائنا
 او ولاية ولا يعار ولا يرهن (وان غصب عقاره يختار وجوب
 الضمان) ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا يترفع منه وان شرط
 ان لا تنزع * كتاب البيوع * البيوع مبادلة مال بمال
 وينعقد بإيجاب وقبول بلنظي الماضي كبعت واشتريت (وما دل
 على معناهها وبالعاطى في النفيس والخسيس هو الصحيح) ولو قال
 خذه بكذا فقال اخذت او رضيت صح وانما اوجب احدهما
 فللاخر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك لبعض
 دون بعض الا اذا بين ثمن كل (وان رجع الموجب او قام
 احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) (واذا وجد
 الايجاب والقبول لزم البيع بلا خيار مجلس) (ويصح في العرض
 المشار اليه بلا معرفة قدره ووصفه لافي غيره وثن حال ومؤجل
 باجل معلوم) (ولو اشترى باجل سنة فنع البائع المبيع حتى مضى
 ثم سلم فله اجل سنة اخرى خلافا لهما وان اطلق الثمن فان استوفى
 ماله النقود ورواجها صح ولزم ما قدر من اى نوع كان
 (وان اختلفت رواجا فمن الاروج) (وان استوى رواجا لاهلها
 فسد ما لم يبين) (ويصح في الطعام وكل مكبل وموزون ك
 ووزنا) (وكذا جزا فان بيع بغير جنسه وباناء او حجر معين لا يدرى
 قدره) (ومن باع صبرة كل صاع بدرهم فقد صح في صاع فقط
 الا ان يسمى جملتها) (وللمشتري الفسخ بالخيار وان كيل او سمي
 جملتها في المجلس بعد ذلك) (ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم

مطلب البيوع

لا يصح في شيء منها (وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم) (وكذا
كل معدود متفاوت وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك) (وان
باع صبرة على انها مائة قفيز بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر
اخذ المشتري الاقل بخصته او فسخ والزائد للبائع) (وفي المذروع
ياخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ والزائد له بلا خيار للبائع وان
سمى لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بخصته) (وكذا لزائد وله
الخيار في الوجهين) (وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من
دار لا بيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعندهما يصح
فيهما) (ولو باع عدلا على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او اكثر
فسد البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بخصته
ويخير المشتري) (وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم اخذه المشتري بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وبتسعة
و تسعة ونصفا بخيار) (وعند ابي يوسف يخير في اخذه باحد
عشر في الاول و بعشرة في الثاني) (وعند محمد يخير في اخذه في الاول
بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف) **فصل**
يدخل البناء والمفاسيح في بيع الدار بلا ذكر (وكذا الشجر
في بيع الارض) (ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد
وهو المختار خلافا لابي يوسف) (ولا يدخل الزرع في بيع الارض
ولا الثمر في بيع الشجر الا باشتراطه وان ذكر الحقوق والمرافق
(ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم المبيع) (وكذا لا يدخل
حب بذر ولم ينبت بعد وان نبت ولم يصرفه قيمة دخل وقيل لا
(ومن باع ثمرة بداصلاحها او لم يبد صح ويقطعها المشتري
للمال وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تناهي عظيمها
خلافا لمحمد) (وكذا شراء الزرع) (وان تركها باذن البائع بلا اشتراط
طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما

مطلب

تناهت لا تصدق بشيء (وان استأجر الشجر الى وقت الادراك
 بطلت الاجارة وطابت الزيادة) (وان استأجر الارض لترك الزرع
 فسدت ولا تطيب الزيادة ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد
 البيع و بعد القبض يشتر كان والقول في قدر الحصاد للمشتري
 (ولو باع ثمرة واستثنى منها اوطالا معلومة صح وقيل لا) (ويجوز
 البر في سنبله ان بيع بغير جنسه) (وكذا الباقلاء في قشره والارز
 والسمن) (وكذا اللوز والفسق والجوز في قشرها الاول) (واجرة
 السكيل وعد المبيع ووزنه وزرعه على البائع) (واجرة نقد الثمن ووزنه
 على المشتري) (وفي بيع سلعة بثمن سلم هو اولا ان لم يكن مؤجلا
 وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثمن سلما معا * باب الخيارات *
 صح خيار الشرط لكل من العاقلين ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر
 الا ان اجازة في الثلثة) (وعندهما يجوز ان بين مدة معلومة
 اى مدة كانت) (وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام
 فلا بيع صح والى اربعة لا) (الا ان ينقد في الثلثة وعند محمد يجوز
 الى اربعة واكثر) (وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه
 فان قبضه المشتري فهلك ازمه قيمته) (وخيار المشتري لا يمنع
 فان هلك في يده ازمه الثمن) (وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل في
 ملك المشتري خلافا لهما) (فلو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد النكاح
 وان وطئها فله ردها لانه بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته
 لا تصيرام ولده) (ولو اشترى قريبه به او عبدا بعد قوله ان ملكك
 عبدا فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد حيض المشتراة به في مدته
 من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان ردت به) (ولو قبض المشتري به
 المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده فهلك فهو على البائع لارتفاع
 القبض بالرد لعدم الملك) (ولو اشترى المأذون شيئا به فابراه بايعه
 عن ثمنه يبقى خياره وله الرد لانه يلى عدم التملك) (ولو اشترى ذمي

مطلب الخيارات

من ذمى خرابه فاسلم في مدته بطل شراؤه **ك**يلا يملكها مسلما
 بالاجازة خلافا لهما في الجميع (ومن له الخيار يجيز بحضرة صاحبه
 وغيبته ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لابي يوسف) فان فسخ وعلم
 به في المدة انفسخ والاتم العقد (ويتم العقد ايضا بموت من له
 الخيار) وكذا بمضي المدة وبالاخذ بشقعة بسبب المبيع وبكل ما
 يدل على الرضى كالركوب لغير الاختيار والوطئ والاعتاق وتوابعه
 (ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وايهما اجاز او فسخ صح
) ولو اجاز الواحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا
 فالفسخ (ولو باع عبيدين بالخيار في احدهما فان عينه وفصل ثمن
 كل صح والا فلا) ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد شيئين او ثلاثة
 على ان يأخذ المشتري ايا شاء (ولا يجوز في اكثر من ثلاثة ويتقيد
 تخيره بمدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي
 امانة) فلو قبض الكل فهلاك واحد او تعيب لزم البيع فيه وتعيين
 الباقي الا امانة وان هلك الكل لزمه نصف ثمن كل او ثلاثة وليس له
 رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط (وبورث خيار التعيين
 والعيب لا الشرط والرؤية) ولو اشترى على انهما بالخيار فرضى
 احدهما لا يرد الاخر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب والرؤية
 (ولو اشترى عبدا على انه خيار او كاتب فظهر بخلافه اخذه بكل
 الثمن او تركه **فصل** من اشترى ما لم يره جاز وله رده
 اذا رآه ما لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها) ولا خيار لمن
 باع ما لم يره (ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من
 تعيب وتعيب في يده وتعذر رد بعضه وتصرف لا يفسخ
 كالاعتاق وتوابعه او يوجب حقا للغير **ك**البيع المطلق والرهن
 والاجارة قبل الرؤية وبعدها وما لا يوجب حقا للغير كالبيع
 بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها) وكفت

مطلب

رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها (وفي شاة اللحم لا بد من الجس
 (وفي شاة القنية لا بد من رؤية الضرع) و رؤية ظاهر الثوب
 ان لم يكن معلما كافية ورؤية علمه ان معلما (ورؤية داخل الدار
 وان لم يشاهد بيوتها) وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه
 الفتوى اليوم (وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه
 وما يعرض بالتموذج كالمكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله
 (وفي ما يطعم لا بد من الذوق) ونظر الوكيل بالشراء او القبض
 كاف (لانظر الرسول وعندهما هو كالوكيل) وبيع الاعمى وشراؤه
 صحيح وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحسه المبيع او شمه او ذوقه
 فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له (ومن رأى احد الثوبين فشراهما
 ثم رأى الآخر فله اخذهما او ردهما لا رد احدهما) (ومن رأى
 شيئا ثم شراه فوجده متغيرا تحيرا والا فلا) (وان اختلفا في تغيره
 فالقول للبايع وان في الرؤية فلم يشترى (ومن اشترى عدل زطى
 فباع منه ثوبا او وهب وسلم الباقي فله ان يرد به بعيب لا بخيار
 رؤية او شرط * فصل * مطلق البيع يقتضي سلامة
 المبيع فلمن وجد في مشريه عيبا رده او اخذه بكل ثمنه لا امساكه
 ونقص ثمنه الا برضى بايعه (وكلما اوجب نقصان الثمن عند التجار
 فهو عيب فالباقي ولو الى مادون السفر من صغير يعقل عيب
 (وكذا السرقة والبول في الفراش وهي في الكبير عيب آخر
 (فلو ابق او بال او سرق في صغيره ثم عاوده عند المشتري فيه
 رده به فان عاوده عنده بعد البلوغ لا (والجنون عيب مطلقا
 فلو جن في صغيره وعادوه عند المشتري فيه او في كبره رده به
 والبخر والذفر والزنى والتولد منه عيب في الجارية لا في الغلام
 الا ان يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض بنت
 سبع عشرة سنة لا اقل (ويعرف ذلك بقول الامه فتد اذا انضم

مطلب

اليه نكول البايع قبل القبض و بعده هو الصحيح والكفر عيب
 فيهما وكذا الشيب والدين والسعال القديم والشعر والماء
 في العين (فان حدث عيب قديم بعدما ظهر عند المشتري آخر رجوع
 بالنقصان كثوب شره فقطعه فاطلع على عيب ولبس له الرد
 الا ان يرضى البايع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري
 سقط رجوعه (فان خاط الثوب او صبغه احمر اولت السويق
 بضمن ثم ظهر عيبه رجوع بنقصانه (ولبس لبايعه ان يأخذه
 حتى لو باعه بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع (ولو اعتق بلا
 مال او دبر او استولد ثم ظهر العيب رجوع (وكذا ان ظهر بعد
 موت المشتري (وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشيء (وكذا لو
 اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتخرق لا يرجع خلافا لهما
 (وان شرب بيضا او جوزا او بطيخا او قثاء او خيارا فكسره
 فوجده فاسدا فان كان ينتفع به رجوع بنقصانه والا فبكل
 ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد او الاثنين في المائة
 صح البيع والا فسد ورجع بكل ثمنه (ومن باع ما شره فرد عليه
 بعيب بقضاء باقرار او نكول او يئنه رده على بايعه ولو قبله برضاه
 لا يرد عليه (ومن قبض ما شره ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه
 ولكن يبرهن او يحلف بايعه (فان قال شهودي غيب دفع الثمن
 ان حلف بايعه ولزم العيب ان نكل (ومن ادعى اباق مشريه
 يبرهن اولاه ابق عنده ثم يحلف بايعه بالله لقد باعه وسلمه وما
 ابق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى او بالله
 ما ابق عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا العيب او لقد باعه
 وسلمه وما به هذا العيب (وفي اباق الكبير يحلف بالله ما ابق منذ
 بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري على اباقه عنده
 يحلف البايع عندهما انه ما يعلم انه ابق عنده (واختلفوا على قول

الامام فان نكل على قولهما حلف ثانيا **ك** ما مر (ولو قال بايعه
بعد التقابض بعثك هذا مع آخر وقال المشتري بل وحده فالقول
له (وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض) ولو اشترى
عبدین صفقة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض او بالآخر
عيبا ردهما او اخذهما ولا يرد المعيب وحده الا ان ظهر العيب
بعد قبضهما (ولو وجد بعض الكيلى او الوزنى معيبا بعد القبض
رد كله او اخذه (وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والافهوكا لعبدین
(ولو استحق بعضه بعد القبض لبس له رد ما بقى بخلاف الثوب
(ومداواة المعيب بعد رؤية العيب وركوبه رضى (ولو ركه لرده
اولسقيه او شراء علفه ولا بدله منه فلا (ولو قطع المبيع بعد قبضه
او قتل بسبب كان عند البائع رده واخذه ثمنه (وقالا رجع بفضل
ما بين كونه سارقا وغير سارق اوقاتلا او غير قاتل ان لم يعلم بالعيب
عند الشراء والا فلا (ولو تداوته الايدي ثم قطع في يد الاخير رجع
الباعة بعضهم على بعض كما في الاستحقاق (وعندهما يرجع الاخير
على بايعه لا بايعه على بايعه (ولو باع بشرط البراءة من كل
عيب صح وان لم يعد العيوب ويدخل في البراءة الحادث قبل القبض

عند ابى يوسف خلافا لمحمد **باب البيع الفاسد**
بيع ما لبس بمال والبيع به باطل كالدم والميتة والحر (وكذا
بيع ام الولد والمدير (وكذا بيع المكاتب الا ان يجيزه (وكذا بيع مال
غير موقوف كالخمر والخنزير بالثمن (وبيع قن ضم الى حر وزكية ضمن
الى ميتة وان بين ثمن كل وعندهما يصح في العبد والزكية ان بين
الثمن (وصح في قن ضم الى مدير او الى قن غيره بالحصصة (وكذا
في ملك ضم الى وقف في الصحيح (وبيع العرض بالخمر او بالعكس
فاسد **وكذا** بيعه بالخنزير (ولا يجوز بيع طير في الهوى او سمك
لم يصيد او صيد والقي في خطيرة لا يؤخذ منها الا بحيلة او دخل

مطلب

بيع الفاسد

ملتقى الأبحر [Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad]. ملتقى الأبحر [Multaqá al-abḥur]. N. p., [1848]. Early Arabic Printed Books-BL: Religion and Law, <http://tinyurl.gale.com/tinyurl/CzdxWX>. Accessed 19 Sept. 2020.

Shelfmark Number: 14528.a.5

Source Library: British Library, London

Copyright Statement: From the collections of: The British Library Board. All Rights Reserved.